



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية



الحق في ممارسة الرياضة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات العراقية

رسالة تقدّم بها الطالب

ناهض خضير محمد صالح

إلى

مجلس كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى ،
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام /
حقوق الإنسان والحريات العامة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

بإسـم عدنان عبد الله

٢٠٢٣ م

١٤٤٥ هـ

الفصل الأول

ماهية حق الإنسان في ممارسة الرياضة

أن التصدي للبحث في أي علم من العلوم الأنسانية ومحاولة الدخول لدراسة الجزئيات التي يتكون منها ، يقتضي أولاً بيان الأسس التي تقوم عليها تلك الجزئيات وتحليل التفاصيل المعرفية المكوّنة لكل جانب من جوانبها ، والكشف عن مدلولها ، وأبرز أهميتها وجدواها ، وأبانة جوهرها وفحواها .

فالحوض في دراسة حق الانسان في ممارسة الرياضة يتطلب منّا أن نبحت في مفهوم حقوق الانسان ، ذلك المفهوم الواسع والمتشعب الذي يستوعب الكثير من تلك الحقوق الانسانية المترابطة مع بعضها والمتداخلة كثيراً فيما بينها ، إذ تناوله نخبة كبيرة من فقهاء وشرّاح علم القانون والعلوم الأنسانية الأخرى المختلفة بالبحث والتنظير والتطوير ، وأسهموا كذلك في تنظيمه وتقسيمه وتقويمه ؛ فحقوق الإنسان هي حقوق أصيلة ، تدور معه ، ولصيقة به ، ومقررة له ؛ والإنسان كان ولا يزال وسيبقى محوراً لتلك الحقوق وسبباً رئيساً لنشوتها وقيامها ، وباعثاً مهماً لبقائها ودوامها ، تلك الحقوق التي ستبقى دوماً في حالة تطور مستمر ، وأتساع لا ينقطع ، وتنامي لا ينتهي ، وتعاضم لا يتوقف ؛ ولذا فإن البحث في حق الانسان بممارسة الرياضة قد لا يمكن حصر أوسع نطاقه وأحاطة كافة جوانب صلاته بغيره من الحقوق الأخرى ، لأنه وكما ذكرنا في البدء أن الحقوق الانسانية مترابطة مع بعضها ومتداخلة فيما بينها .

ونظراً للأهمية الكبرى لهذا الحق في حياة كل أنسان ، ولأجل الوصول الى أدراك معرفي لكل الموضوعات التفصيلية التي تقتضيها دراسة هذا الحق الأنساني الأصيل ، وجب علينا التعرّض لكل المفردات ، والحوض في أستجلاء جميع الجزئيات ، ولذلك يتعيّن قبل التصدي للموضوعات التفصيلية التي تقتضيها دراسة هذا الحق ، أن نبحت أولاً في تعريف الحقّ وما هو أصل فكرة الحقّ وأن نبين ماهية مفهوم حقوق الإنسان وسماتها ، لنبحث بعد ذلك بجوهر الحق في الرياضة وتعريفها وماهي الفوائد المتحققة منها وكذلك التعرّض لبعض ما قيل بشأنها من بعض الفلاسفة والمفكرين والتنظيم الدولي والأقليمي لها ، على أن يكون ذلك بمبحثين ، نخصص أولهما للبحث في ماهية الحق وحقوق الانسان والرياضة ، ونكرّس المبحث الثاني لبيان التنظيم الدولي لها وصلتها ببعض الحقوق الأنسانية ، وهذا ما سنتناوله بالبحث وفق المباحث الآتية:

المبحث الأول - ماهية الحق وحقوق الإنسان والرياضة

المبحث الثاني - التنظيم الدولي للرياضة وصلتها بالحقوق الأخرى

المبحث الأول

ماهية الحق وحقوق الإنسان والرياضة

عند البحث في أي فكرة أو ظاهرة أو علم من العلوم ، وجب اقتضاء أن نتعرض للمسائل الأولية فيه من خلال بيان لكل جزئياته والمفاهيم التي يتضمنها وتناول مفرداته بالتعريف والإيضاح ، والأخذ بأبرز جوهره ومضمونه ، فذلك يساهم في تحديد ماهية الشيء المعرف بشكل عام ، لذا سنتناول ذلك في مطلبين .

المطلب الأول - ماهية الحق وحقوق الإنسان

المطلب الثاني - ماهية الرياضة

المطلب الأول

ماهية الحق وحقوق الإنسان

سنتناول في هذا المطلب بيان مفاهيم الحق وحقوق الإنسان ، بعد تقسيمه الى فرعين وعلى وفق الآتي :

الفرع الأول

ماهية الحق

بالرغم من أن لفظ الحق يرد كثيراً في لغة المخاطبة العادية لعموم الناس ، إلا أن الحال يختلف تماماً بين فلاسفة وفقهاء القانون ، فقد مرّت فكرة الحق بتساؤلات عن مضمونها وجوهرها ومدى أهميتها وجدواها بل ذهب البعض بالتساؤل عما إذا كان لفكرة الحق وجود في الواقع أم هي مجرد وهم من خيال الإنسان . فتعرضت هذه الفكرة للبيان أحياناً وللنقد أحياناً أخرى بين مؤيد ومعارض لها ، حتى وصل الأمر الى إنكار وجود الحق أصلاً ، فضلاً عن اختلاف أنصار ومؤيدي وجود الحق أنفسهم في وضع تعريف له متفق عليه ، وكانت لهم في ذلك اتجاهات ومذاهب شتى ، وسنتناول تلك الاتجاهات والمذاهب وأبرز الفقهاء الذين نادوا بها ، وحسب ماتطلبه مقتضيات هذا البحث ؛ فقبل التعرض الى الموضوعات التفصيلية التي يستوجبها بيان التعريف الاصطلاحي الفقهي للحق والذي أستقر عليه الفقه ، يتعين علينا أن نبين ماهو أساس فكرة الحق أولاً ؛ إذ كانت فكرة الحق ووجوده في الفقه القانوني عموماً محل خلاف كبير بين العديد من فقهاء القانون قديماً ، حتى أنه قد وصل الأمر ببعضهم الى حد أن أنهم قد أنكروا وجود الحق تماماً ، وبالتالي أنكروا الوجود القانوني من قبلهم لفكرة الحق وعدم جدواها ، وتم اعتبار وجود الحق وفق نظرهم كفكرة قانونية من الأفكار

التي لا يؤيدها الواقع أو التجربة^(١)؛ ومن الثابت تاريخياً أن فكرة الحق قد تبلورت وبلغت قدراً كبيراً من الأهمية في العصور الحديثة بفضل جهود فلاسفة القانون الطبيعي وفقهاء المذهب الفردي الذي بلغ ذروته في القرن الثامن عشر ، إذ كانت لمبادئ ذلك المذهب أثر واضح في (إعلان حقوق الإنسان والمواطن) الفرنسي الذي صدر عن الجمعية التأسيسية للثورة الفرنسية في (٢٦ آب ١٧٨٩)^(٢) . وهكذا فإن فكرة الحق كانت تدور بين منكر لها ومؤيد لوجودها ، بل أن الخلاف قد ثار بين مفكري الاتجاه المؤيد للحق أنفسهم ، إذ اختلفوا في أساس مصدر الحق ، وأنقسموا الى اتجاه يرى أن الحق قد أوجده القانون ، بينما يقول الاتجاه الثاني ان الحق هو طبيعي يثبت للإنسان بصفته إنساناً ؛ فقبل تعريف الحق يجب بيان الاتجاهات المنكرة والمؤيدة لفكرة الحق ، إذ سيتم بيان ذلك على وفق الآتي :

أولاً - أساس فكرة الحق بين التأييد والإنكار

١- **اتجاه مؤيد لفكرة الحق** : تبني العديد من الفقهاء فكرة الحق وقد دافعوا عنها ، ولكنهم اختلفوا في أساس الحق ذاته فيما إذا كان قد أوجده القانون أم أنه طبيعي ، وأنقسموا في ذلك الى فريقين :

أ - الفريق الاول : يرى أن الحق يجد أصله في الإنسان نفسه ، فهي حقوق طبيعية نشأت معه بدون حاجة لقانون ينص عليها ، وهذه الحقوق يجب أن تبقى بمنأى عن سلطة المشرع بحيث يُمنع عليه تقييدها أو المساس بها لأنها سابقة على القانون وعلى الجماعة ذاتها^(٣) ، وأستند هذا الفريق في رأيه لنظريات القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي ، ويرى أنصاره أن ماجعل القانون يتدخل في الحق هو ظهور نظريات العقد الاجتماعي التي أرتكزت على فكرة قيام الأفراد بالتنازل عن بعض حقوقهم للحاكم مقابل ضمان الحاكم لما تبقى للأفراد من تلك الحقوق^(٤) .

أي بمعنى أن الأفراد قد منحوا تفويضاً للحاكم محدداً بسلطة أيقاع العقاب الذي تنازلوا عنه بمحض إرادتهم عند تركهم لحياة الوحدة والعزلة وأنخرطهم في حياة الجماعة ، ولكنهم لم ينزلوا عن جميع حقوقهم الطبيعية

(١) د . حسن كيرة ، المدخل الى القانون ، الكتاب الثاني ، منشأة المعارف في الأسكندرية ، الأسكندرية ، بدون سنة نشر ، ص ٤٢٣ .

(٢) د . علي سيد حسن ، المدخل الى علم القانون الكتاب الثاني - نظرية الحق - ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٤) John Locke , Two Treatises Government, A new Edition Corrected, printed for London : Thomas Tegg ;W. Sharpe and Son ;G. Ofor ; G. and J. Robinson ; J. Evans and Co. :Also R. Griffin and Co. Glasgow , and J. Gumming , Dublin,1823. Prepared by Rod Hay for the Mc Master University, p106 – 110 .

وفقاً الى (John Locke)^(١)، بل نزلوا فقط عن القدر الذي يمكن معه إقامة السلطة والمحافظة على حقوق الجميع ، بمعنى أن وظيفة القانون وفقاً لذلك يجب أن تكون مقتصرة على حماية باقي الحقوق الطبيعية الأخرى للفرد والتكفل بتمتعها بها^(٢) .

ب - الفريق الثاني : أن هذا الفريق يساند وجود فكرة الحق كذلك ، ولكن أنصاره لهم نظرة مغايرة عن الفريق الأول في أساس الحق ، فهم يرون أن أساسه هو القانون ولا شئ غيره ، فالحقوق تثبت للإنسان باعتباره فرداً في الجماعة وليس هناك حقوق خارج حدود القانون وهي لاتأتي من عدم ، وحتى لو تم على سبيل الافتراض - بحسب هذا الفريق - بوجود حقوق طبيعية للإنسان ، فإن هذه الحقوق لن تكون ذات قيمة مالم ينص عليها ويحددها ويعترف بها القانون ؛ والباحث يرجح الرأي الأول في أن فكرة الحق تجد أساسها في مفهوم القانون الطبيعي الذي يؤكد أن الإنسان يمتلك مجموعة من الحقوق تدور معه وجوداً وعدمياً وهي حقوق مقررّة له لطبيعته وصفته ، والحق لايجد أساسه ومنطلقه من القانون الوضعي.

٢ - اتجاه منكر لفكرة الحق

ينزعم هذا الاتجاه (Lion Duguit) ويرى بأنه لاتوجد حقوق طبيعية للإنسان ، معتبراً ذلك هو محض فكرة يستحيل أثباتها بدليل مادي ملموس وعدّها من نتاج أفكار فلسفية تستند للخرافة^(٣)، ووفق رأيه فإنه لاتوجد حقوق بل هناك قواعد قانونية لانتشئ حقوقاً للأفراد بل تحدد لهم مراكز قانونية ، وهذه تكون أما سلبية كما في حالة المكلف بالالتزام ، أو ايجابية كالمستفيد من ذلك الالتزام وبالتالي نكون وفقاً لذلك أمام مركز قانوني وليس حق ، لذا فإن الواقع بحسب (دوجي Duguit) يتعارض مع وجود فكرة الحق^(٤)؛ كما ذكر أيضاً أن الإنسان لم يعرف حياة العزلة في أي حقبة من حقب التاريخ ، فهو كائن اجتماعي بطبعه^(٥) .

(١) جون لوك (John Locke) فيلسوف وطبيب انكليزي في القرن السابع عشر ، كان من أكثر المفكرين تأثيراً في عصره ، يُلقب بأب الليبرالية الكلاسيكية ، ألهمت أعماله العظيمة فلاسفة كثيرين أمثال فولتير وروسو ، وكان لأعماله الفلسفية انعكاس واضح في إعلان استقلال الولايات المتحدة الأمريكية .

المصدر : جون دن ، جون لوك ، ترجمة فايقة جرجس حنا ، ط ١ ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، جمهورية مصر العربية القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٧ - ٣٩ .

(٢) جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، مجموعة الروائع الانسانية - الأونسكو - ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ١٩٠ - ١٩٥ .

(٣) د . حسن كيرة ، مصدر سابق ، ص ٤٢٤ .

(٤) ليون دوجي Lion Duguit ، التطورات العامة للقانون الخاص منذ مجموعة نابليون ، ترجمة ضياء الدين عارف ، ط ٢ ، دار نهوض للدراسات والنشر ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٤ .

كذلك : د. نبيل إبراهيم سعد، المدخل الى القانون نظرية الحق، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٠، بيروت، ص ١٥ - ١٦ .
(٥) د. عبدالرزاق أحمد السنهوري و أحمد حشمت أبو سنيت ، أصول القانون أو المدخل لدراسة القانون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

مما سبق يتبيّن بأنه بالرغم من الإنكار الذي واجهته فكرة الحق ، فقد بقيت ثابتة وأصبحت تُعد من الحقائق القانونية الجوهرية في الفقه القانوني^(١)؛ وكان لبعض الأحداث التاريخية أثر مهم في ترسيخ فكرة الحق ، فقيام الثورة الفرنسية في عام (١٧٨٩) و صدور إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب هذه الثورة بنفس العام ، مثلّ استجابة لحاجة نبيلة وسامية للإنسان بالأعتراف بحقوقه كأنسان ، وكان لذلك دور في تأكيد فكرة الحق ، كذلك كان للتطور الاجتماعي والأقتصادي أثر واسع في شيوع تلك الفكرة ، لاسيما قيام اختراعات تكنولوجية معاصرة اقتضى معها اتساع في الحماية المقررة للشخص وكذلك اتساع مفهوم الحقوق اللصيقة بالشخصية ، ذلك المفهوم الذي تضمّن وأستوعب الكثير من الحقوق^(٢).

ثانياً - مفهوم الحق

بعد أن بحثنا في أساس فكرة الحق وأختلاف الفقهاء حول ذلك ، فإنّ الخلاف قد ثار بين شرّاح القانون بشأن التعريف الاصطلاحي للحق ، لذا سنستعرض في هذا المطلب تعريف الحق لغته وأصطلاحاً ؛ فالحق في اللغة يطلق على الموجود الثابت الذي لايسوّغ أنكاره^(٣)، ويفيد الوجوب فيقال حقّ الشيء إذا ثبت ووجب^(٤)، وقد ذكّر سيبويه أن في إضافة كلمة الحق في الكلام ، فإنها تفيد اليقين^(٥)، ويطلق على النصيب لثبوته ووجوبه لصاحبه^(٦)، والحق يُعبّر عنه في اللغة الانكليزية (Right)^(٧)، ويعني صواب ومستقيم وقويم ، وفي اللغة الفرنسية (Droit)^(٨)، من الكلمة اللاتينية (Directus) بمعنى الصواب.

ورغم أن مصطلح الحق شائع الاستخدام وبشكل واسع في لغتنا ، إلا أن الحال يختلف كثيراً في اللغة القانونية وعند الشرّاح ، فقد كان هذا المصطلح مثار جدل وخلاف كبير حول تعريفه ، نتج عنه عدم الاتفاق على إعطاء تعريف جامع مانع موحد لمصطلح الحقّ في فقه القانون ، إذ اختلف الفقهاء كثيراً على وضع تعريف للحق متفق عليه وذهبوا في ذلك مذاهب شتى وأتجاهات عديدة ؛ لذا فأننا سنتناول تلك الأتجاهات التي تصدّت لتعريف الحق لغرض الوصول للتعريف المختار له وكما سيتم بيانه على وفق الآتي .

- (١) د. علي سيد حسن ، مصدر سابق ، ص ١٥ .
- (٢) د. نبيل إبراهيم سعد و د. عصام أنور سليم ، المدخل للعلوم القانونية نظرية القانون نظرية الحق ، دارالجامعة الجديدة، مصر الاسكندرية ، ٢٠١١ ، ص ٢١ .
- (٣) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، الجزء ٦ ، فصل ح ، باب ق ، مادة حق ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣١٥ .
- (٤) محمد يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوي، ط ٥، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٦، ص ١١٢٩ .
- (٥) ابن منظور ، لسان العرب ، دار المعارف ، القاهرة ، الجزء الثاني ، بدون سنة نشر ، ص ٩٤٨ .
- (٦) د. هيثم حميد عبد الأمير و د. معن نوري محمد ، نظرية الحق ضمن منهجية القرآن ، مجلة آداب ذي قار ، عدد خاص للمؤتمر العلمي الخامس ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣٠ .
- (٧) حارث سليمان الفاروقي ، المعجم القانوني ، ط ٤ ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٢ ، باب Right ، ص ٦١٣ .
- (٨) مجمع اللغة العربية، معجم القانون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، ١٩٩٩، الباب الأول Droit، ص ١٣ .

١ - الاتجاه الشخصي (نظرية الإرادة) :

عرّف الحق وفقاً لأصحاب هذا المذهب بأنه (قدرة أو سلطة إرادية ^(١))، أي أنه يُنظر بشكل أساسي لشخص صاحب الحق بغض النظر عن أي من العناصر الأخرى المكونة للحق ، وقد عرّف آخرون الحق على أنه (قدرة أو سلطة خولها القانون لشخص من الأشخاص في نطاق معين معلوم) ^(٢) .

وتقوم هذه النظرية على فلسفة أعتبرت أن الإرادة هي جوهر الحق وأساسه ^(٣) ، وبناءً على تعريف الحق من خلال نظرية الإرادة أو المذهب الشخصي ، فإن الحق هنا ينشأ وفقاً الى ما للفرد من قدرة إرادة حرّة ، إذ تُعتبر القدرة وفقاً لهذه النظرية هي العنصر الجوهرى والأساسى لأكتساب الحق ، لذا فحسب رأي المنادين بهذا الاتجاه فإن الإرادة هي جوهر الحق وأساسه ومعيار وجوده ، وأن الفرد قادر على القيام بأعمال معينة بناءً على تلك على الصفة التي أُلحقت به ^(٤) ؛ وقد تم توجيه انتقادات عديدة الى هذا الاتجاه ، فالإرادة ليست شرط لازم لثبوت الحق ، ولو كانت كذلك لما تمتّع عديم الأهلية بأي حقوق مطلقاً ^(٥) ، وكذلك حالة الغائب الذي تنشأ له حقوق في ظل غياب إرادته وعلمه بها ^(٦) ، والأمثلة كثيرة على ذلك ، هذا بالإضافة الى أن هذا الاتجاه لا ينسجم مع واقع وجود (الشخص المعنوي أو الاعتباري) الذي تُثبت له الحقوق رغم عدم توفر إرادة حقيقية له ^(٧) .

٢ - الاتجاه الموضوعي (نظرية المصلحة) :

أتجهت هذه النظرية في تعريفها للحق على أنه مصلحة محمية قانوناً ، وتُعدّ المصلحة هي العنصر الأساسي في الحق ، وهذه المصلحة لاتعتبر حق مالم يحمها القانون ، ووفقاً لذلك فإن هناك عنصرين في الحق هما المصلحة المعترف بها والحماية القانونية لها ، لذا وبناءً على هذه النظرية فإن الحق هو (مصلحة محمية اجتماعياً) ^(٨) ؛ وقد أُنقِدَت هذه النظرية لأنها عرّفت الحق بغايته والهدف منه ، وليس بجوهره وماهيته ، فالمصلحة هي الغاية المتحققة لصاحب الحق بعد ثبوته ولا تمثل الحق ذاته ^(٩) .

(١) د. محمد شكري سرور ، النظرية العامة للحق ، ط ١ ، دار الفكر العربي للطباعة ، ١٩٧٩ ، القاهرة ، ص ١٦ .

(٢) د. محمد نعيم عبد السلام ياسين ، نظرية الدعوى بين الشريعة الإسلامية وقانون المرافعات المدنية والتجارية ، طبعة خاصة ، دار عالم الكتب ، الرياض المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٨ - ٩١ .

(٣) د. فتحي الدريني ، الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٥٤ .

(٤) د. محمد الصغير بعلي ، المدخل للعلوم القانونية- نظرية الحق ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٨ .

(٥) د. محمدي فريدة زاوي ، المدخل للعلوم القانونية نظرية الحق ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، ٢٠٠٠ ، ص ٦ .

(٦) د. احمد محمود الخولي ، نظرية الحق بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، ط ١ ، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(٧) د. عبدا لله ميروك النجار ، المدخل المعاصر لفقه القانون ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦٤ .

(٨) نقلاً عن : ليون دوجي Lion Duguit ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

(٩) د. أحمد محمد الخولي ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

٣ - الاتجاه المختلط (النظرية المختلطة) :

حاول فريق من فقهاء القانون من الجمع بين الإرادة والمصلحة ، إذ جمعوا من الاتجاه الشخصي الإرادة ومن الاتجاه الموضوعي المصلحة ، وقد عرّف هذا الاتجاه الحق على أنه (القدرة الإرادية المُعطاة لشخص في سبيل تحقيق مصلحة يحميها القانون)^(١) ، أي هو سلطة إرادية وهو في ذاته أيضاً مصلحة يحميها النظام القانوني ، لكن رغم ذلك فقد وُجّهت لهذا الاتجاه نفس الانتقادات التي تعرّض لها الاتجاهان السابقان ، ولم يُكتَب له الأستمرار والشيوخ ؛ ونتيجة للانتقادات التي وُجّهت لكل هذه الاتجاهات في تعريف الحق ، حاول بعض الفقهاء المعاصرين تقديم نظرية جديدة لتعريف الحق مبتعدة عن عيوب تلك الاتجاهات .

٤ - الاتجاه الحديث (النظرية المعاصرة) :

على ضوء النقد الذي واجهته الاتجاهات السابقة في تعريف الحق ، أتجه الفقه المعاصر لتعريفه ، وأشهر من قام بذلك هو (جان دابان J. Dabin) الذي جمع أغلب عناصر الحق (صاحب الحق، الأستثناء، التسلط، الحماية القانونية، وحجية الحق بمواجهة الغير واحترام الغير له)؛ والأستثناء هو تفرّد صاحب الحق أو أختصاصه بالميزة التي تكون مقصورة عليه وحده^(٢) ، أما التسلط فهو يعني القدرة على التصرف بحرية في القيمة التي يستأثر بها صاحب الحق^(٣) ، والحماية القانونية إذا كانت لازمة للحق لأنها لا تختلط به ، بل يُنظر لها على أنها عنصر لاحق لنشوء الحق ، فلا يمكن للقانون أن يحمي حقاً إلا إذا كان هذا الحق موجود من قبل ؛ لقد كان لنظرية دابان وماتضمنته من فكرة الأستثناء والتسلط صداها الكبير في الفقه القانوني ورغم كل ذلك فإنها تعرضت أيضاً لبعض الانتقادات ، التي تمثلت في تعريف الحق كأستثناء وتسلط^(٤) .

وعرّف الحق أيضاً كثير من الفقهاء ، فقد عرّفه عيسوي أحمد عيسوي على أنه هو (مصلحة ثابتة للشخص على سبيل الأختصاص والأستثناء يقررها الشارع الحكيم)^(٥) ، وعرّفه الدكتور حسن كيرة على أنه (تلك الرابطة القانونية التي بمقتضاها يخوّل شخص من الأشخاص على سبيل الأستثناء والأستثناء ، التسلط على شئ أو أقتضاء أداء معين من شخص آخر)^(٦) ، وهناك تعريفات كثيرة للحق لا يتسع المقام لها هنا ، ويمكن القول للباحث بأن تعريف الحق الأكثر شمولاً هو بأنه (مصلحة مقرّرة تُنَبّت للشخص سواء كان طبيعياً أم

(١) د. محمدي فريدة زاوي ، مصدر سابق ، ص ٦ - ٧ .

(٢) د. نبيل ابراهيم سعد ، مصدر سابق ، ص ٢٩ - ٣٢ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٠ - ٣٢ .

(٤) د. عمر السيد مؤمن ، مصدر سابق ، ص ٢٣ - ٢٧ .

(٥) نقلاً عن : د. سعدي محمد الخطيب ، الدولة القانونية وحقوق الإنسان ، منشورات الحلبي الحقوقية ، ط ١ ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ٤٥ .

(٦) د. حسن كيرة ، مصدر سابق ، ص ٤٤١ .

اعتبارياً ، وتمثّل هذه المصلحة بمنفعةٍ معينةٍ مشروعةٍ لا يتمّ التعسّف بأعمالها ، ولا يُعدّ الحقّ حقاً إلا إذا تم إقراره وحمانيته من قبل الشرع والعرف والقانون .

أما بخصوص أركان الحق ، فالخلاف لم يكن بعيداً عنها أيضاً ، إذ يرى بعض من الباحثين ، أنه يقوم على ركنين أساسيين فقط هما صاحب الحق ومحل الحق ، بينما أضاف فريق ثانٍ ركناً ثالثاً له وهو ركن حماية الحق ، وذهب فريق ثالث بوجوب إضافة أسباب الحق وجزاء الحق ، ولكن برغم الخلاف الذي لازال قائماً حتى اليوم بين الباحثين بشأن عدّ الحماية القانونية للحق من الأركان المكونة له أم لا ، فإنه مما لا شك فيه أن خلوّ الحق من وسائل الحماية القانونية له سيجعله موجوداً ولكن صاحب الحق لا يمكنه الحصول عليه^(١) .

نخلص الى القول بعد أن استعرضنا تعريف الحقّ من خلال المذاهب المختلفة التي تناولته ، أن جميع تلك المذاهب والنظريات قد واجهت النقد ، وأن فقهاء القانون لم يتفقوا على مفهوم وتعريف مانع جامع للحق ، وبيان ماهيته وأساس جوهره ومفهومه ، وذلك لأن فكرة الحق هي مرتبطة بالإنسان وبأفكاره ومعتقداته .

الفرع الثاني

ماهية حقوق الانسان

أن البحث في موضوع حقوق الانسان يعتبر ذا أهمية بالغة ، ذلك لأن هذه الحقوق تحتل اليوم مركز الصدارة في الأهتمام العالمي والأقليمي على حدّ سواء ولم تعد شأنًا داخلياً ، والبحث فيها أمتدّ بعيداً للمهتمين بالعلوم الأنسانية الأخرى على أختلافها ، لأنها أصبحت اليوم تتأثر وتؤثر في كل تفاصيل ونواحي الحياة الأنسانية في العالم ، ولأهمية هذا الموضوع ، يتحتّم علينا البحث في بيان مفهوم حقوق الإنسان وماهي أبرز خصائصها من خلال تناول ذلك بشئ من التفصيل وعلى وفق الآتي .

أولاً - مفهوم حقوق الإنسان : أن مصطلح حقوق الإنسان يعبر عن فئة من الحقوق التي عدّت أساسية وحيوية للإنسان ، وهو تعبير عصري لما كان يسمى سابقاً (الحقوق الطبيعية) ، فقد أطلقّت مفاهيم عدّة للدلالة على (حقوق الإنسان)^(٢) ، فهي وككل المفاهيم الأنسانية الأخرى كانت بعيدة عن أن يجري اتفاق على رأي شامل بشأن تسميتها ، إذ شرّع البعض بتسميتها (الحقوق الأساسية) أو كما أطلق عليها البعض الآخر (الحقوق والحريات) ، أو كما ورد بتسميتها في الدستور المصري لعام ١٩٧١ (الحريات والحقوق والواجبات العامة)^(٣) .

(١) يحيى قاسم علي ، المدخل لدراسة العلوم القانونية ، ط ١ ، كوميت للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) د. عبد الله مبروك النجار ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ .

(٣) رئاسة جمهورية مصر العربية ، الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة عشرة ، العدد ٣٦ مكرر ، ١٩٧١ ، وثيقة اعلان الدستور .

أو مثلما وردت في مشروع الدستور العراقي لعام ١٩٩١ (الحقوق والحريات وضماداتها)^(١).
وحقوق الإنسان هي نتاج تاريخي ، ولذلك يجب أن تواكب التطورات التاريخية ، وأن تقترب معها بذلك التطور ، لتعكس الوجه الحقيقي لأوضاعها المختلفة في العالم ، وبالتالي أنعكس ذلك على إطلاق تسميات لمفاهيم عدّة للدلالة على تلك الحقوق^(٢).

وشاع استخدام مصطلح (حقوق الإنسان) كونه أكثر تناسباً من بين المفاهيم والتسميات الأخرى لانه أكثر المفاهيم تداولاً وانتشاراً في وقتنا المعاصر ، وكذلك هو مفهوم يتناسق مع أساس فكرة الحقوق اللصيقة بالإنسان ، تلك الحقوق التي حتى إذا تم إنكارها فإن ذلك لا يهدم واقع وجودها وقيامها ودوامها^(٣).
فحقوق الإنسان هي حقوق متأصلة في ذات الإنسان ، مصاحبة له حتى أنقضاء أجله في الحياة ، وهي ليست منحة من أحد أو منة منه^(٤)؛ وقد حاز موضوع حقوق الإنسان على اهتمام بالغ في العصر الحديث ، فكلما تطوّرت الحياة اتّسع هذا المفهوم ليضمّ صوراً جديدة من الحقوق المتعددة ، المقترنة بتقدم الحياة واكتشاف آفاق جديدة فيها مع مسيرة الزمن^(٥).

خلاصة القول أن مفهوم حقوق الإنسان يتّسم بالجدلية ، إذ لم يتم الاتفاق على تعريف دقيق وشامل لهذا المفهوم ، فهو مرتبط بأفكار ورؤية سياسية متغيرة يُنظر له من خلالها تبعاً لتلك الرؤى والأفكار^(٦)، فقد يتّسع مداه في مجتمع ما كثيراً ، ويضيق لحدود بعيدة في مجتمع آخر تبعاً للفلسفة السياسية التي تتناولها في كل مجتمع ، ولكن رغم ذلك يبقى هذا المفهوم هو الحيز الذي يستوعب تلك الحقوق المتأصلة في ذات الإنسان دون النظر لوجود أي اعتبار للتباين مهما كان ، أو أي معيار آخر للتمييز بين البشر^(٧).

وذكرنا أن حقوق الإنسان تناولتها العديد من العلوم الإنسانية ، لطبيعتها الخاصة التي تتصل بمختلف أوجه الحياة الإنسانية ، ولأتصالها بالقيم الأخلاقية وبالفكر السياسي ؛ فكل مجتمع ينظر الى أي مفهوم من خلال خلال زاويته الخاصة ، وأن كثرة التعريفات التي وضعت له قد جعلته يُفسّر ويُطبّق من قبل الجميع كل وفق

(١) موقع مجلس القضاء الأعلى العراقي، على الرابط <https://www.hjc.iq/view.80/> تاريخ الزيارة ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٢.

(٢) د. حافظ علوان الدليمي ، حقوق الإنسان ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٨ ، ص ١٧ .

(٣) د. عباس عبدالأمير ابراهيم العامري ، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي ، ط ١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠١٦ ، ص ٣١ .

(٤) ده شتي صديق محمد ، دور المنظمات غير الحكومية في ضمان حقوق الإنسان ، ط ١ ، المركز القومي للأصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٤ .

(٥) د. حميد حنون خالد ، حقوق الإنسان ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٥ ، ص ٥ .

(٦) أحمد فتحي سرور ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

(٧) د. يحيى ياسين سعود ، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية ، ط ١ ، المركز القومي للأصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ٢٨ .

مصطلحه^(١)، وبالتالي أنعكس ذلك على الرؤية لها وهو ما أدى لوضع تعريفات مختلفة لتلك الحقوق وفقاً لتلك الرؤى ، بالرغم من أن جانب كبير من الفقه يركز على فكرة القانون الطبيعي عند تناوله تعريف هذه الحقوق ؛ فقد وصفت (جانيت شميدت Janet C. Schmidt) بأن حقوق الإنسان (معايير معترف بها لتمكين الحياة السليمة للفرد في المجتمع)^(٢)، بينما قد عرفها الفقيه الهنكاري (إيمر زاو Imre Zabo) بقوله (تشكل حقوق الإنسان مزيجاً من القانون الدستوري والقانون الدولي ، مهمتها هي الدفاع بصورة مباشرة منظمة قانوناً عن حقوق الشخص الأنساني ضد انحرافات السلطة الواقعة من أجهزة الدولة وأن تنمو بصورة متوازنة معها الشروط الأنسانية للحياة والتنمية المتعددة الأبعاد للشخصية الأنسانية)^(٣) .

كما قد عرفها كذلك الأستاذ (محمد سعيد مجذوب) بأنها (تلك الحقوق الطبيعية اللصيقة بالإنسان ، والتي تظل موجودة وإن لم يُعترف بها أو حتى إذا أنتهكت من قبل سلطة ما)^(٤) ، بينما وصفها الأستاذ (رينيه كاسان Rene Cassin)^(٥) بأنها (فرع من فروع العلوم الاجتماعية التي تختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً لكرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لأزدهار شخصية الكائن الأنساني)^(٦) .

وعرفها القاضي والفيلسوف (أوليفر ويندل هولمز Oliver Wendell Holmes) بأنها (حقوق طبيعية لأرتباطها الوثيق بطبيعة الإنسان وأنها منبثقة من صميم ذاته ومن ثم فهي غير قابلة للتصرف وليست منحة من أحد ، إنما هي حقوق أساسية من حقوق البشر الطبيعية التي فُطر عليها الإنسان منذ خلقه)^(٧) .

في حين وصف آخر تلك الحقوق بأنها (مجموعة من الحقوق التي تحدد في آن واحد حرية الإنسان والتفتح الكلي لشخصيته بالتطلع الى مثل يغتني باستمرار دون ان ينضب)^(٨) .

(١) د. هيفي أمجد حسن ، الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٣ - ١٥ .

(٢) Janet C. Schmidt and Others, Our World Our Rights ,Part 1, printed By Red Sun Prees , Bosten , USA , 1993 , P.4 .

(٣) نقلاً عن : د. جابر الحمداني ، حقوق الإنسان في فكر الأحزاب العراقية الإسلامية المعاصرة ، دار الفرات للثقافة والأعلام ، بابل العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٥ .

(٤) محمد سعيد مجذوب ، الحريات العامة وحقوق الإنسان ، جروس برس ، ط ١ ، لبنان ، ١٩٨٦ ، ص ٩ .

(٥) (رينيه كاسان) : حقوقي ودبلوماسي ومشرع فرنسي ، رئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ١٩٥٦ ، رئيس المعهد الدولي لحقوق الإنسان - فرنسا ، وهو واحد من الذين ساهموا في كتابة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد كان مسؤولاً عن المسودة الكاملة الأولى للإعلان العالمي ، حصل في عام ١٩٦٨ على جائزة نوبل للسلام ، وحاصل على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نفس العام .

المصدر : رينيه كاسان https://ar.wikipedia.org/wiki/رينيه_كاسان تاريخ الزيارة ٢٣/٤/٢٠٢٠ .

(٦) نقلاً عن : د. جابر الحمداني ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٧) نقلاً عن : عبد الباسط عبد الرحيم عباس ، " أجيال حقوق الإنسان بين الطرح الفكري والسند العلمي " ، مجلة كلية الحقوق جامعة النهريين ، ٢٠١٤ ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، ص ٣٠٣ .

(٨) رقية المصدق ، الحريات العامة وحقوق الإنسان ، ط ١ ، دار النجاج الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٩ ، ص ١٥ .

كما عُرِّفت أيضاً على أنها (حقوق فردية مشتقة من حاجات الإنسان وطاقاته ، والتي يجب أن تُحترم ويتمتع بها كل البشر بحكم آدميتهم دون تمييز بين أحدهم والآخر بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو العقيدة ، وهذه الحقوق والحريات ليست ميزة أو منحة من أحد)^(١) ، وكان الأستاذ (كارل فاساك Karel Vasak)^(٢) قد عرّف حقوق الإنسان بأنها (هي تلك الحقوق التي ينبغي الاعتراف بها للإنسان لمجرد كونه إنساناً ، وتختلف عن الحقوق الوضعية في عدم اشتراطها توافر الحماية القانونية حتى يمكن المطالبة بها)^(٣)؛ ووفق رؤية (إنك لندين Ank Linden) فإنه يرى بأن حقوق الإنسان هي مفهوم يحتمل التغيير والتطور والجدال الفقهي من خلال تعريفه لها على أنها (الحقوق التي يتمتع بها كل شخص ويقوم بحمايتها ، وهي تعني أيضاً الكرامة التي لا يمكن التخلي عنها ، وهي أيضاً تركيب اجتماعي متحرك وهي بالتالي عرضة للجدل والتغيير)^(٤)، في حين يرى (كونور جيرتي Conor Gearty) بأن حقوق الإنسان هي (فكرة تحمينا كأفراد وتمكننا من النمو في نفس الوقت)^(٥).

بينما هناك من ذهب الى القول على أنها (هي الحقوق التي يحق للفرد التمتع بها لمجرد كونه إنسان) وكذلك أيضاً (هي تلك المعايير التي لا يستطيع الناس بدونها من العيش بكرامة ، وأن أي انتهاك لهذه الحقوق يُعدّ انتهاك لآدمية الإنسان)^(٦)، وذهبت كذلك (نانسي فلاورز Nancy Flowers) بنفس المعنى بتعريفها لحقوق الإنسان ، فقد ذكرت بأن كرامة الإنسان غير قابلة للتحقق في ظل أهدار تلك الحقوق ، إذ عرّفتها على أنها (تلك الحقوق التي تخصّ كل فرد ، رجل أو امرأة ، فتاة أو فتى ، رضيع أو شيخ ، لمجرد أنه إنسان ، والتي بدونها لا يستطيع الناس تحقيق كرامتهم الإنسانية المتأصلة)^(٧).

(١) حمدي ياسين عكاشة و آخرون ، المستحدث في قضاء مجلس الدولي الفرنسي ، العدد الأول ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ١ .

(٢) كارل فاساك : مستشار قانوني لمنظمة اليونسكو ومدير شعبة حقوق الإنسان والسلام ، أول رئيس للمعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورغ المصدر : https://stringfixer.com/ar/Karel_Vasak ، تأريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/١١ .

(٣) د. نبيل عبدالفتاح عبدالعزيز قوطه ، التطورات الدولية العالمية لحقوق الإنسان من منظور القانون الدولي العام ، ط ١ ، مكتبة الوفاء القانونية ، مصر الأسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٤) بن نولي زرزور ، الحماية الدولية لحماية حقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة ، ط ١ دار الوفاء القانونية ، مصر الأسكندرية ، ٢٠١٧ ، ص ٨٧ .

(٥) Conor Gearty , Can Human Rights Survive , Cambridge University Press , United Kingdom , 2006 ,p. 141 .

(٦) Nancy Flowers with Marcia Bernbaum and others , Lifting the Spirit: Human Rights and Freedom of Religion or Belief , Human Rights Education Series Topic Book 5, part 1 , Human Rights Resource Center , University of Minnesota , Minneapolis , USA , p.5 .

(٧) Nancy Flowers and Others , The Human Rights Education , Part 1, Real Comet Press, Seattle, Washington , USA , 1987 , P 3

وقد وصف الدكتور أحمد الرشيدى حقوق الإنسان بنفس المعنى ، وعرفها على أنها (مجموعة الاحتياجات أو المطالب التي يلزم توفرها الى عموم الأفراد دون أي تمييز بينهم لأعتبارات الجنس أو النوع أو اللون أو العقيدة السياسية أو الأصل الوطني أو لأي أعتبار آخر)^(١)، في حين يميل مركز معلومات حقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ بالتعامل مع مصطلح حقوق الإنسان بوصفه لها بأنها (حقوق متأصلة في جميع البشر، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكانهم أو جنسهم أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر)^(٢).

وذهبت السيدة (فرانسواز بوشيه سولنييه Françoise Boucher Saulnier) الى أن حقوق الإنسان تمثل جانباً جوهرياً وأساسياً في عملية التنمية البشرية ووصفت هذه الحقوق بقولها (مصطلح حقوق الإنسان يغطي الحقوق التي يمتلكها جميع الأفراد بحكم كونهم بشر ، وهو يمثل الأعتراف القانوني بالكرامة الإنسانية والمساواة بين كل الأشخاص ، ويعتبر التمتع بهذه الحقوق جانباً لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية البشرية)^(٣)؛ في حين أن هناك من يرى مصطلح حقوق الإنسان بأنه (مجموعة الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية التي نصّت عليها المواثيق الدولية والتي يتمتع بها الإنسان ، ولا يجوز تجريده منها لأي سبب كان بصرف النظر عن كل مظاهر التمييز مثل الدين واللغة واللون والأصل والعرق والجنس وغير ذلك)^(٤).

مما سبق نلاحظ بأن هناك عدداً كبيراً من تعريفات حقوق الإنسان ووصفٌ متعدد لها أطلقه فقهاء بعلم القانون ، وحرصنا أن نذكر العديد من تلك التعريفات لبيان مدى التباين والأختلاف الكبير بالنظر الى تلك الحقوق وتفسير مفهومها وتحديده ، فالجميع يفسر مفهوم حقوق الإنسان ويعرفه بمقتضى مصلحته ، لذا يُلاحظ أن مفهوم حقوق الإنسان هو مرتبط بشكل وثيق ودائم بفكر سياسي متغير^(٥)، مما يترتب عليه بأنه سيكون متفاوتاً ومختلفاً بين الدول ، فقد يضيق كثيراً في دولة ما ويتسع لمدى بعيد في دولة أخرى ، تبعاً لتباين وأختلاف طبيعة الأنظمة والبنية السياسية القائمة في تلك الدول .

ومما سبق ذكره نستنتج أن مفهوم حقوق الإنسان هو من المواضيع المعقدة ، ومن العسير أجماع الفقه على

(١) نقلاً عن : د. يحيى ياسين سعود ، حقوق الإنسان بين سيادة الدولة والحماية الدولية ، ط ١ ، المركز القومي للأصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ٢٨ .

(٢) Asia Pacific Human Rights Information Center , Human Rights Education in The Northeast Asian , Prented By Takada , Osaka Japan , 2013 , P. 145 .

(٣) نقلاً عن : عبدالباسط عبدالرحيم عباس ، مصدر سابق ، ص ٣٠٣ .

(٤) محسن عوض ، الدليل العربي حول حقوق الإنسان والتنمية ، الطبعة الأولى ، الناشر المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع الإقليمي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢ .

(٥) د. أحمد فتحي سرور ، الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨ .

وضع تعريف موحد جامع له ، لأنه يمثل حقوق واسعة بمداهها ، مؤثرة بآثارها وبُعدّها ، إذ تتضح سعتها من خلال أستيعابها الى مفردات عديدة جداً من الحقوق ، وتكمن آثارها وخطورتها في ارتباطها بجوهر حياة الإنسان وفي صميم علاقته بالآخرين وبالسلطات ، مانتج عن ذلك تعدد المصطلحات تجاه تلك الحقوق والتي تداخلت مع بعضها بصورة أدت لأختلاف الفقه في الأتفاق على تعريف موحد جامع لها ووضع معيار محدد في تقسيمها وتصنيفها .

وعليه وعلى ضوء التعريفات التي قد تم بيانها يُعرّف الباحث حقوق الإنسان بأنها (الحقوق المتأصلة في ذات كل أنسان ، تلك التي تنهض معه منذ لحظة إعلان وجوده كأنسان ، ولا تنتهي حتى بعد موته ، حقوق أصيلة لصيقة به وملازمة له ، لا يمنحها له أحد كما لا يمنعها عنه أحد ، وهي حقوق لا يمكن التنازل عنها ، ولا يجري سقوطها بالتقادم) .

ويرى الباحث أن التعريف القانوني الواجب اعتماده في الدراسات والبحوث الخاصة بحقوق الإنسان هو التعريف الذي بيّنته المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، آخذين بالأعتبار كونها هيئة دولية مختصة في مسائل حقوق الإنسان تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وقد عرّفت حقوق الإنسان بأنها (حقوق نمتلكها ببساطة لأننا موجودون كبشر ، وهي لا تمنحها أي دولة ، فهذه الحقوق العالمية ملازمة لنا جميعاً بغضّ النظر عن الجنسية أو الجنس أو الأصل القومي والعنقي أو اللون أو الدين أو اللغة أو أي وضع آخر ، وهي تتراوح من الحق في الحياة الأكثر جوهرية ، الى تلك التي تجعل الحياة تستحق العيش ، مثل الحق في الغذاء والتعليم والعمل والصحة والحرية)^(١) .

ثانياً - خصائص حقوق الإنسان : تتسم حقوق الإنسان بعدة خصائص ، فهي حقوق لأتباع ولأشترى ولا تُكتسب ، كما لا تُورث ولا يمكن التنازل عنها ، وهي أيضاً حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف أو التجزئة ، حقوق قائمة وموجودة حتى لو لم يتم الأعتراف بها ، بل وحتى لو تم أنتهاكها ، لأنها حقوق متأصلة في ذات كل فرد ، فهي ببساطة ملك لكل أنسان ، فقط لأنه أنسان ، وفيما يلي بيان لتلك الخصائص .

١ - عالمية حقوق الإنسان : أن جميع حقوق الإنسان التي تضمّنها الأعلان العالمي لحقوق الإنسان والوثائق الدولية الأخرى لتلك الحقوق ، هي تتجاوز كل الحدود الجغرافية والسياسية و اللغوية والثقافية ، إذ أصبح المجتمع الدولي ساحة واحدة لإعمال تلك الحقوق ومن جانب آخر هو في أصل تسمية الأعلان ذاته ،

(١) النص الكامل للتعريف وباللغة الأصلية على الموقع <https://www.ohchr.org/en/what-are-human-rights>

باعتباره أول وثيقة دولية تتناول حقوق الإنسان عالمياً فكانت التسمية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ، أي أنه إعلان عالمي لحقوق الإنسان أينما كان ذلك الإنسان في هذا العالم .

ووفق وصف أحد واضعي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (رينيه كاسان Rene Cassin) فإن هذه الحقوق عابرة للحدود ولا تقيد وزناً للجغرافية ، وقال (فإن الحقوق المضمونة فيه ، هي عالمية من حيث الوحي ، الأمتداد ، المحتوى ، مجال التطبيق ، القوة ... ، فهي تهتم مباشرة بحقوق الكائن البشري مهما كان المجتمع الذي يعيش فيه)^(١) ، وبنفس ذات المعنى يذكر (جان ريفيرا Jean Rivera) أن (في عمق مفهوم حقوق الإنسان ، هناك حدس بعدم إمكانية الانتقاص من الكائن البشري في أي بيئة اجتماعية كان)^(٢) .

وهذه الميزة تُعتبر ضماناً ضرورياً لتلك الحقوق لأنها محل لأهتمام كل الدول ، وكذلك نابعة من تنوع الأطراف التي أقرت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ ، والذي تمثلت بتبني الإعلان من قبل (٥٨) دولة آنذاك^(٣) ، وقد أكد ذلك أيضاً المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا عام (١٩٩٣) في (الفقرة أولاً / ١) والتي نصت على (التزام جميع الدول رسمياً بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتعزيز واحترام جميع حقوق الإنسان وحرياته ومراعاة حمايتها على الصعيد العالمي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي ، ولاتقبل الطبيعة العالمية لهذه الحقوق والحرريات أي نقاش)^(٤) .

٢ - حقوق الإنسان متكاملة ومتراصة وغير قابلة للتجزئة : أن حقوق الإنسان متداخلة فيما بينها ولا يمكن تفضيل فئة على أخرى ، فهي مترابطة وبعضها يكمل الآخر ، وحرمان الفرد من أي حق منها يؤثر سلباً عليها جميعاً وذلك لأن شمولية أعمالها قد ثبت عالمياً^(٥) .

٣ - حقوق الإنسان عامة وشاملة : من الثابت أن حقوق الإنسان ليست مقررّة لفئة من الأفراد دون أخرى ، فهي تستند على مبدأ المساواة بين البشر ، كما أنها ليست محددة بمنطقة جغرافية أو زمن معين أو مرحلة عمرية خاصة ، فهذه الحقوق تبدأ مع الإنسان من حقه في الحياة والمسكن ولاتنتهي حتى بعد حقه بالمدفن^(٦) .

(١) نقلاً عن : د. سرور طالبي ، عالمية حقوق الإنسان والخصوصية العربية الإسلامية ، مجلة الجنان لحقوق الإنسان ، العدد ٣ ، لبنان ، حزيران ٢٠١٣ ، ص ١٣ - ١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(٣) مركز جنيف الدولي للعدالة ، تم زيارته بتاريخ ٢٠٢٢/٥/١١

<https://www.gicj.org/ar/2017-human-rights-day-2015>

(٤) United Nations Human Rights Office Of The High Commissioner , Vienna Declaration and Programme Of Action , 1993 , Part 1 , Para. 1 .

(٥) د. نادية خلفه ، آليات حماية حقوق الإنسان في المنظومة القانونية الجزائرية دراسة بعض الحقوق السياسية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق ، باتنة الجزائر ، ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ ، ص ٢٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

٤ - حقوق الإنسان لا تقبل التقييد : ويعني ذلك عدم جواز تعطيل أي حق من حقوق الإنسان وأيقافه ؛ إلا أنه قد ورد استثناء على هذا الأطلاق ، فقد جاء في المادة (٤ / ١) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (في حالات الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة ، والمعلن قيامها رسمياً ، يجوز للدول الأطراف في هذا العهد أن تتخذ، في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع ، تدابير لا تتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا العهد ...) ، وأستثني من هذا التقييد الحقوق الواردة في (المادة ٤ / ٢) (١).

٥ - عدم قابليتها للتصرف فيها أو التنازل عنها أو سقوطها وأكتسابها بالتقادم : أن حقوق الإنسان هي حقوق مقررة للفرد ولكنها خارج دائرة التعامل بها ، فلا يجوز للفرد التنازل عنها ، وهي لا تسقط مهما طال الزمن بعدم أستعمالها ، فلا يرد عليها التقادم المسقط لها (٣)؛ وتتسم أيضاً بأنها ليست مئة من أحد ، كذلك تمتاز بالثبات والتطور في ذات الوقت ، كما أن هذه الحقوق ترتبط بالإنسان بنشونها وأنقضائها ، فهي تنشأ بوجوده ونشأته وتنقضي بموته ، فلا توارث ولا يوصى بها .

أن تضمين حقوق الإنسان في نص ميثاق الأمم المتحدة أعطى تلك الحقوق عمقاً دولياً كبيراً وزخماً عالمياً واسعاً ، وكذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام (١٩٤٨) ، والعهدين الدوليين للحقوق الصادرين في عام (١٩٦٦) ، إذ تم بصدور هذه الصكوك الدولية قيام بما يعرف اليوم (الشريعة الدولية لحقوق الإنسان) (٤)؛ وتوالى بعد ذلك صدور العديد من الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية المختلفة الخاصة بحقوق الإنسان وضماتها وحمائتها ، تلك الحقوق التي أصبحت اليوم وبحق ، وحسب وصف الأمين العام للأمم المتحدة السابق (بطرس بطرس غالي) في عام ١٩٩٣ ، بأن حقوق الإنسان أصبحت اليوم (لغة إنسانية مشتركة) (٥).

(١) United Nations Human Rights Office Of The High Commissioner , International Covenant On Civil and Political Rights , Part 4 (1 & 2) .

(٣) حلّمي صورية ، رسالة ماجستير بعنوان الضمانات الدستورية لحماية حقوق الإنسان في الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة قاصدي مرباح ورقلة : الجزائر ، ٢٠١٥ ، ص ١٣ .

(٤) شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، جنباً إلى جنب مع كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكولين الملحقين الاختياريين ، ما يعرف بالشريعة الدولية لحقوق الإنسان . المصدر: موقع الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، تأريخ الزيارة في ٤ / ٥ / ٢٠٢٢ ، على الرابط <https://www.ohchr.org/ar/instruments-and-mechanisms/international-human-rights-law> .

(٥) Boutros Ghali Boutros (UN. Secretary-General) , World Conference on Human Rights, Vienna from 14 - 24 June, 1993 , Opening of the Conference Speeches .

موقع الأمم المتحدة ، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، تأريخ الزيارة في ٤ / ٥ / ٢٠٢٢ .

المطلب الثاني ماهية الرياضة

تُعَدُّ الرياضة من أهم النشاطات البدنية المهمة التي يحرص الكثيرون على القيام بها ، وتأتيها ما استطاع الفرد الى ذلك سبيلا ، بل قد وصل الأمر بالبعض منهم أن جعلوا منها أهم أولوياتهم ، وخصّصوا لها وقتاً من يومهم ليس بالقليل لممارستها بشكل مستمر ومنتظم .

إذ لم تُعَدُّ الرياضة والنشاطات البدنية مجرد ألعاب عبثية خالية من أي قيم ومعاني ، بل أصبحت جزءاً حيوياً ومهماً من نُظْم أي مجتمع أنساني ، فهي منظومة شاملة متكاملة من مجموع النُظْم الاجتماعية التي تسود المجتمعات وتتداخل بعلاقة متشابكة معها والتي تتأثر وتؤثر بها ، إذ تُعْتَبَر من الأنشطة الانسانية المهمة في المجتمعات بأختلافها بغضّ النظر عن تقدّم أو تخلف هذا المجتمع أو ذلك ، وربما قد لانجد مجتمعاً ما يخلو من شكل أو لون منها ، فقد عرّفها الإنسان عبر حضاراته المختلفة على هذه الأرض .

ولأهمية هذا الموضوع ، وجب علينا في هذا المطلب بيان مفهوم الرياضة وتعريفها وماهي أهميتها وأبرز أهدافها ورأي بعض الفلاسفة والمفكرين فيها من خلال البحث بذلك ، ووفقاً لما سيتم بيانه .

الفرع الأول مفهوم الرياضة

تُعَدُّ الرياضة من الأنشطة الانسانية المهمة في المجتمعات البشرية على أختلافها ، بغضّ النظر عن تخلف أو تطور وتقدّم هذا المجتمع أو ذلك ، وربما قد لانجد مجتمعاً ما ، يخلو من شكل أو جانب منها ، فقد عرّفها الإنسان عبر حضاراته المختلفة على هذه الارض ، وأستمرت على مرّ المسيرة الانسانية بالاستحواذ على أهتمام الأفراد والمجتمعات ، وتبوأ في وقتنا المعاصر مكانة مهمة وبارزة على الصعيد الوطني والدولي ، إذ برز ذلك بوضوح من خلال قيام مؤسسات وهيئات ووزارات خاصة بها ترعاها وتهتم بشأنها ، وروابط ولجان وجمعيات واتحادات اقليمية ودولية ، حتى بلغ مستوى الأهتمام بها عالمياً من خلال قيام منظمة الأمم المتحدة بأعلان يوماً عالمياً يُحتَفَى فيه بالرياضة ، وتقرّر أن يكون يوم السادس من نيسان من كل عام يوماً عالمياً للرياضة^(١)؛ وكذلك أعتبر الرياضة عامل تمكين للتنمية المستدامة^(٢) .

ولبيان مفهوم الرياضة فإنه يقتضي تعريفها أولاً وكذلك تمييزها عن ما يشابهها من ممارسات اجتماعية أو مصطلحات أخرى ، وأن يتم أستعرض أهميتها ، وهذا ما سيتم بيانه في هذا المطلب .

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/67/296) في ٢٣/٨/٢٠١٣ .

(٢) القرار الصادر في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (A/RES/74/16) في ٩/١٢/٢٠١٩ .

أولاً - تعريف الرياضة لغةً وأصطلاحاً :

يحمل مفهوم الرياضة كثيراً من المعاني الاصطلاحية ، وقد عرّفه المختصون والباحثون بالشأن الرياضي بتعريفات عديدة ، لذلك سنتناول المعنى اللغوي للرياضة ومن ثم سنبيّن المعنى الاصطلاحى لها .

١ - تعريف الرياضة لغةً :

أن أصل كلمة الرياضة هو من الفعل راض يرؤض ، ويرؤضُ رياضةً فهو رايض ، كقولنا راض المهرُ بمعنى أنه درّبهُ وجعله مُسَخَّراً طيِّعاً ، أو كما يُقال راضَ نفسه بالصوم ، أو كقولنا راضَ الشاعر القوافي الصعبة ، أو راضَ جسمه على تحمّل الصعاب ونقول تروّضَ الرَّجُلُ ، أي أنه تَمَرَّنَ أو تَدَرَّبَ (١) .

٢ - التعريف الاصطلاحى للرياضة :

لاقت الرياضة اهتمام كبيراً ومتواتراً منذ سبعينيات القرن العشرين من قبل فلاسفة في مختلف العلوم وكتّاب وباحثين في العديد من التخصصات ، ونُشرت الدوريات والكتب والبحوث والدراسات في تأريخ الرياضة وفلسفتها وكذلك علم أجتماع الرياضة(٢) ، وقد تناول الكثير منهم تعريف الرياضة أصطلاحاً ، فقد ذكر (ستيفن كونور Steven Connor) في مؤلفه فلسفة الرياضة بأنه كانت هناك محاولات كثيرة لتعريف الرياضة ، وأنه يُعرّف الرياضة على أنها (لعبة تنطوي على مجهود بدني) (٣) ، وقد عرّف النشاط الرياضي أيضاً المفكر الروسي (ماتيفيف Matvevye) وذكر بأن الرياضة هي (نشاط نو شكل خاص ، جوهره المنافسة المنظمة من أجل قياس القدرات وضمان أقصى تحديد لها) (٤) ، وهو بذلك فإنه ينظر للرياضة من خلال قيامها على فكرة النشاط التنافسي ، وعُرِّفت الرياضة كذلك بأنها (أنشطة متعددة يستخدمها الفرد بمعرفته، إذ أنها تسهم بترويضه، وذلك بأشراف قيادة صالحة وممكنة بالمجال الرياضي) (٥) . وعرّفها أيضاً الفيلسوف العربي (أبن رشد) بأنها (حركة الأعضاء لأرادة ماء، وأن الرياضة بالجملة عظيمة وهي أشدُّ من عدم الرياضة ، وهي على نوعين ، رياضة لعضو بذاته ورياضة عامة لكل الجسم) (٦) . وكذلك عرّفت السيدة (كوسولا Cosola) الرياضة على أنها (التدريب البدني الذي يهدف الى تحقيق أفضل

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، مصدر سابق ، المجلد الثالث ، الجزء السابع عشر ، باب الراء ، ص ١٧٧٦ .

(٢) ستيفن كونور ، فلسفة الرياضة ، ترجمة طارق راشد عليان ، دائرة الثقافة ابو ظبي - مشروع كلمة ، ٢٠١٩ ، ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨ - ١٩ .

(٤) نقلاً عن د. أمين أنور الخولي، الرياضة والمجتمع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٥ .

(٥) د. أكرم خطابية ، أسس وبرامج التربية الرياضية ، اليازوري للنشر ، عمان الأردن ، بدون سنة نشر ، ص ٧ .

(٦) نقلاً عن : د. أسماعيل خليل أبراهيم ، أسس فلسفة التربية الرياضية على ضوء الفهم الاجتماعي ، ط ١ ، دار دجلة

للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٩٤ .

نتيجة ممكنة في المنافسة ، لا من أجل الفرد الرياضي فقط ، وإنما من أجل الرياضة في حد ذاتها (١) ، وتعتبر الرياضة نشاطاً يعتمد بشكل أساسي على الطاقة البدنية للممارسين لها ، وفي جانبه الثانوي على بعض العناصر مثل طرق اللعب والخطط .

ويذهب كل من (لوشن و سيج Luschen & Sage) في تعريفهما للرياضة على أنها (نشاط مفعم باللعب التنافسي ، داخلي وخارجي المرود والعائد ، يتضمن أفراداً أو فرقاً تشترك في مسابقة ، وتُقرّر النتائج في ضوء التفوق في المهارة البدنية والخطط) (٢) .

وقد عرّفت الرياضة أيضاً بأنها (كل جهد عضلي أو فكري يقوم به الإنسان من أجل العمل على تنمية قدراته العضلية والعقلية سواء بوسائل معينة أو بجهد الخالص من دون أي مساعدة ، ويستوي أن تكون هذه الممارسات في إطار منظم داخل مؤسسات أو منشآت رياضية وبرقابة من جهات مؤهلة لذلك ، وتحكمها لوائح وقوانين أو غير ذلك) (٣) ، وتم تعريف الرياضة كذلك على أنها (تلك الألعاب المتنوعة التي يمارسها الإنسان بشكل منتظم ووفق برامج علمية مخصصة لها ، تجري بأشراف مدربين كفوئين ، لهم إلمام وخبرة في مجال اختصاصهم ، وكذلك لديهم دراية وأطلاع في علم التشريح والوظائف وعلم النفس وغير ذلك) (٤) .

وعرّف الرياضة أيضاً معهد الثقافة الرياضية السوفيتية بأنها (امتداد لمفاصل ظواهر المجتمع ، وتقرب في قواعد تطورها الأنساني من مكانة مهمة سواء في التربية الرياضية " الثقافة الرياضية " أو في ثقافة المجتمع وتزداد قيمتها الاجتماعية بصورة دائمة) (٥) ، وهناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم الرياضة من قبل الكثير من الباحثين المختصين بذلك ، إذ لا يتسع المقام هنا بذكرها جميعاً .

وتتشابه الرياضة مع بعض الممارسات الاجتماعية ، وأن كان هناك بعض الاختلاف بين سمات الرياضة وأهدافها وبين ما يشابهها من ممارسات، ومثال ذلك (الترويح) ؛ فقد عرفه البرفيسور (ماكولوف) بأنه (الحالة التي تصاحب الإنسان عند ممارسته لنشاط ممتع ، وقد يكون هذا النشاط جسمياً أو عقلياً أو وجدانياً) (٦) .

(١) نقلاً عن : د . أمين أنور الخولي ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .

(٣) د. بن عيسى أحمد ، الحق في ممارسة الرياضة على ضوء القانون الدولي والتشريع الجزائري ، مجلة كلية الحقوق - جامعة النهرين ، مجلد ٢٢ ، عدد ٤ لسنة ٢٠٢٠ ، ص ٢٠٦ .

(٤) د. حسن ناجي محمود الربيعي ، التربية البدنية والرياضة فلسفةً وتأريخاً ، ط١ ، دار الضياء للطباعة والنشر ، العراق النجف ، ٢٠١٤ ، ص ٣٤٢ .

(٥) نخبة من باحثي معهد الثقافة الرياضية السوفيتية ، قواعد التدريب الرياضي ، ترجمة د. قاسم حسن حسين ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر : جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ١٧ .

(٦) نقلاً عن : د. أحسان محمد الحسن ، علم الاجتماع الرياضي ، ط١ ، دار وائل للنشر، عمان الأردن ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٠ .

وكذلك أيضاً (اللعب) الذي يُعدُّ من الممارسات الاجتماعية والأنسانية التي عرفها الإنسان منذ أقدم العصور وقد عرّف اللعب على أنه (نشاط يتميز بالحرية يحتمل التوجيه وعدمه ، ويكون على شكل حركات أو أعمال تتميز بالسرعة والخفة ، ويمارس بشكل فردي أو جماعي وبدوافع داخلية للفرد ويهدف الأستمتاع)^(١)؛ والرياضة من خلال ممارستها والمواظبة عليها بشكل مستمر من قبل الأفراد ، فأنها تمنحهم اللياقة البدنية العالية ، وتعرّف اللياقة البدنية على أنها (قدرة الفرد على القيام بالأعمال اليومية بكفاءة عالية والأستمتاع بالأنشطة الترويحية دون الشعور بالتعب الزائد مع بقاء بعض الطاقة لأستغلالها عند الضرورة وفي مواجهة الحالات الطارئة بالأضافة الى مقاومة الأمراض) ، أما اللياقة الكلية فتعرّف بأنها (قدرة الفرد على العيش في توازن ، إذ أن الفرد يتمتع باللياقة الكاملة عندما يمتلك اللياقة البدنية والعقلية والاجتماعية والنفسية معاً)^(٢).

وأخيراً فإن الرياضة تؤثر في الفرد بشكل كبير من خلال ما تغرسه فيه من القيم النبيلة والمعاني السامية للرياضة ومنها الصبر والتحمل والتسامح والأقدام والثقة بالنفس والتأني والطموح والشجاعة ، حتى بات يُسمّى الفرد الذي يتحلّى بهذه الصفات والقيم بأنه يتمتع بما يُعرف (الروح الرياضيّة)^(٣)، إذ تم تعريف الروح الرياضية على أنها (المقدرة على التصرف السليم قبل وأثناء وبعد ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة التي تجعل الفرد موضع احترام الغير ، مما ينعكس على تعامله وسلوكه مع المواقف التي تواجهه في حياته)^(٤).

ثانياً - أهمية الرياضة :

لا يخفى على أحد مدى أهمية الرياضة في حياة الإنسان والمجتمعات على حد سواء ، فهي وإن كانت سبيل أفضل وأمثل لأستثمار وقت الفراغ ، إلا إنها ليست ممارسة لضياح الوقت وإهداره ، إذ أن من المتفق عليه هو أن الرياضة تشكّل أهمية كبيرة للأفراد في أي مجتمع أنساني ، لفوائدها التي تنعكس على الصحة بصورة عامة وماتحققه من توازن نفسي وروحي للفرد ودورها في المساهمة بعملية الأندماج الاجتماعي لاسيما في الرياضات الجماعية ، حتى أصبحت اليوم من الرقيّ ماجعلها أن تكون من الحقوق الأساسية للإنسان في منظومة تلك الحقوق ، خصوصاً بعد الأنتشار الواسع الذي أكتسبته عالمياً ، وكذلك التنظيم الذي حظيت به على المستوى الوطني والدولي^(٥).

(١) د. أكرم خطابية ، مصدر سابق ، ص ٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨ - ٩ .

(٣) د. فاروق عبد الوهاب، الرياضة صحة ولياقة بدنية ، ط ١ ، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٣٥ .

(٤) د. أكرم خطابية ، مصدر سابق ، ص ١١ .

(٥) د. بن عيسى أحمد، مصدر سابق ، ص ٢٠٥ .

لكن النظرة الى أهمية الرياضة تُعدُّ متباينة في أبعادها بين المجتمعات المختلفة ، فأعتبر الرياضة نظاماً أساسياً أو فرعياً يتفاوت على مدى التقدير الاجتماعي لها وللمكانة التي تتمتع بها في أي مجتمع أنساني ما ، إذ يتباين أعتبر الرياضة كنظام اجتماعي ، فالبعض يتعامل مع الرياضة على أنها نظام أساسي وحيوي وتكون النظرة لها في تلك المجتمعات عندئذ بأنها نظام جوهري ورئيسي ، بينما على العكس في مجتمعات أخرى، إذ يتم عدُّها أمراً ثانوياً وغير أساسي من منطلق أنها نشاط هامشي لا يرتبط بأي مصلحة للمجتمع^(١)، ويذكرُ الاجتماعي الرياضي (كانيون Cenyon) الى أنَّ المجال المعرفي لغالبية الناس يتضمن مفاهيم عن الرياضة ، وأن المعلومات المتعلقة بالرياضة والمتاحة لدى الأفراد في مختلف دول العالم يكون من المستحيل عدم معرفة الفرد للعديد من المفاهيم التي ترتبط بالرياضة^(٢).

ولا يمكن حصر أهمية الرياضة بمواضع محددة ، فالفرد بحاجة الى ممارستها من الطفولة وحتى الكهولة ، وتم التأكيد على مدى أهمية اللعب والحركة للصبي والطفل، فهذه المرحلة العمرية تمثل الانطلاقة في مسيرة الحياة والتي قد تحدّد ملامح مستقبل الإنسان في النواحي التربوية والصحية والعقلية والبدنية إذا ماتم إتقان التوجيه والبناء له ، وتتضح أهمية الرياضة واللعب والحركة بأنها وسيلة يكتسب من خلالها البدن القوة والمرونة والحفاظ عليه سليماً معافى يُمكن الفرد من مواجهة مشقّة الحياة بكل أقدار وكفاءة ، بالإضافة الى الآثار الايجابية للرياضة التي تلازم الفرد بكل مراحل حياته في الجوانب الاجتماعية والخُلقية و النفسية^(٣). أن الرياضة لا ينبغي أن يقتصر مفهومها على التصوّر البسيط والضيّق المرتبط فقط بأهداف من خلال المنافسات ، فذلك هو أبعد ما يكون عن جوهر الرياضة وحقيقتها ، بل هي مفهوم أكثر اتّساعاً على المستوى الاجتماعي ، وأكثر ثراءً في المجال الثقافي^(٤).

وتتجلّى أهمية الرياضة في أنها تبني لياقة بدنية للفرد تجعله على استعداد بدني تام لتقديم خدمات لنفسه وللآخرين بكل تفاني وكفاءة وسعة صدر ، وأكّد الكثير من الفلاسفة على أهمية الرياضة ودوام ممارسة التمرينات الرياضية والأنشطة البدنية التي تهدف الى الارتقاء بلياقة الأفراد ، ويبيّنوا أن الاستمرار في الأداء الكفوء مرتبط عبر تلك التمرينات ، وتكمن أهميّة الرياضة أيضاً في الجانب الصحي للإنسان ، فالرياضة تُكسب الفرد نشاطاً وحيوية كبيرين وتُسهم في تحسين عمل أجهزة الجسم الوظيفية ، وتجعل الجسد مقاوماً للأمراض والوهن ومظاهر الأعتلال، مما يضيفي على حياة الإنسان الكثير من الراحة والثقة والطمأنينة^(٥).

(١) د . أمين أنور الخولي ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

(٣) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٦ .

(٤) د . أمين أنور الخولي ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

(٥) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

وتقوم الرياضة بضبط وتهذيب سلوك ونمط علاقات الفرد مع الآخرين التي تتصف غالباً بأنماط متجانسة من القيم الاجتماعية والتسامح واحترام الآخر ونكران الذات وأمثالاً للقيم السامية والنبيلة المتعارف عليها في المجتمع وكذلك نبذ العنف^(١).

كما وأن الرياضة تُعْتَبَر إحدى أهم مفردات التنوّع في المواقف الحياتية للإنسان وتساهم بشكل فعّال وإيجابي في أبقاء الإنسان على تواصله مع مفردات الحياة المتعددة المختلفة بكلّ عنفوان وسعادة ، تلك المفردات التي تتكرر فيها الأفعال والأحداث أو المواقف بطريقة روتينية ربما تؤدي الى الضجر والملل ، وبالتالي الى بلادة العقل التي قد تميّت القلب ، وذلك من خلال الترويح الذي يديم زخم الحياة بسبب الأجواء غير التقليدية التي ترافقه ، تلك الأجواء التي تخلو من إرهاصات العمل أو أجواء الجدّ التي تشغل وقت كبير من منهاج الحياة اليومي للإنسان ، إذ تكون الرياضة والتمارين والألعاب في صدارة وسائل الترويح التي يحرص الأفراد عليها في كل مكان لما توفره من عفوية وسرور ومرح يسود أجوائها المفعمة بالنظرة الإيجابية للحياة^(٢).

ولكي نفهم ذلك البعد الترويحي للرياضة ، علينا أن ننظر في إقامة مباراة رياضية في أحد معسكرات الجيش أو الثكنات العسكرية ، إذ أننا سنلاحظ بالتأكيد بأنه سيتحرر الضباط والقادة من كل تأثير للنسق الاجتماعي الرسمي ويندمجوا مع جنودهم ممارسين للرياضة ، لتتنطبق عليهم قواعد اللعب بعيداً عن مايفرضه التفاوت في الرتب العسكرية وتبعاتها ، إذ لافرق هنا بين قائد وجندي أو ضابط ومقاتل .

كما وتكمن أهمية الرياضة أيضاً في الجانب الترويحي منها ، إذ يساعد الترويح بأعادة شحن قدرات وطاقات الأفراد البدنية والعقلية والنفسية ، وهي وسيلة فعّالة تساهم في العودة لمزاولة العمل والمشاركة في الحياة بفاعلية وحيوية ، وكذلك الأسهم الإيجابية في الحياة الاجتماعية بشكل عام ، وأيضاً لأستغلال أوقات الفراغ بصورة مفيدة لمن يرغب في الأبتعاد عن روتين الحياة اليومي والتخلّص من الضغوط المختلفة^(٣).

وفي عصرنا الحالي أصبح الأهتمام بالرياضة أكثر من أي عصر آخر وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية والثورة الصناعية وظهور النظريات والبحوث العلمية التي أكّدت أن الإنسان وحدة متجانسة شاملة بجميع جوانبه الحياتية والبدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية ، وأن الرياضة لها أثر في أعداد الإنسان القويم المتمتع بصحة بدنية وعقلية ونفسية ولياقة كاملة في المجتمع^(٤)، وقد صار يُنظَر للرياضة بأعتبارها علماً بالغ الأهمية مثل سائر العلوم الأخرى ، ويتداخل بعمق معها مثل علم تشريح وظائف أعضاء الجسم البشري

(١) د. حسن ناجي محمود الربيعي ، مصدر سابق ، ص ٣٤٣ .

(٢) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٨ .

(٣) د. دحية خالد و د. صواش عيسى ، أهمية الترويح الرياضي كأسلوب لقضاء أوقات الفراغ لدى المراهقين ، جامعة محمد خيضر بسكرة- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، الملتقى الوطني حول الرياضة والمجتمع ، الجزائر ، ٢٠١٨ .

(٤) د. أكرم خطايبية ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

والطب الرياضي وعلم الأحياء وعلم الحركة وغيرها من العلوم الأساسية الأخرى ، كذلك أُعْتُبرت الرياضة بكونها فن يستهوي شرائح واسعة من أفراد كل المجتمعات الإنسانية ، حتى بلغت الرياضة من الأهمية أن أصبحت التربية الرياضية أحد المناهج الدراسية الأساسية ولجميع مراحلها ابتداءً من الحضنة ورياض الأطفال مروراً بالمدارس والمعاهد والجامعات وانتهاءً بالدراسات الأكاديمية التي تمنح درجة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه في المجالات والتخصصات الرياضية المختلفة ، وأنشأت الاتحادات الرياضية الوطنية والأقليمية والقارية والعالمية للألعاب المختلفة وتم تنظيم دورات وبطولات وطنية وعالمية وأولمبية ، كما أقيمت الندوات والدورات والمؤتمرات والتجمعات العلمية التي تهدف الى تطوير ودعم الأماكن والوسائل والسبل لنهوض ورقي الرياضة وتقديم ما هو أفضل للمجتمعات .

الفرع الثاني

أهداف الرياضة ، ورأي بعض الفلاسفة فيها

سنتناول في هذا الفرع بيان أهداف الرياضة ، وما هو رأي بعض الفلاسفة والمفكرين في الرياضة والأنشطة البدنية ، وكما سيتم بيانه .

أولاً - أهداف الرياضة : كانت الرياضة تشغل جانباً مهماً في حياة الشعوب بمختلف ثقافات ، فالرياضة دخلت حياة الإنسان منذ العصر البدائي وحتى وقتنا المعاصر ، وكان لها دور مهم في حياته ، دورٌ متغيّر عبر العصور والزمن وفقاً لحاجة الإنسان والمجتمع ، فقد كان الهدف منها عند الإنسان البدائي حبّه للبقاء وحاجته للأستمرار ، تلك الحاجة التي أجبرته على أن يكون قوي البنية ونشيط الحركة ومرن الجسد ، متحلياً بالصبر ليستطيع من خلال ذلك الحصول على قوت يومه وكسب عيشه ؛ وليتمكن من مقاومة قوى الطبيعة القاسية ، ويكون قادراً على الدفاع عن نفسه في مواجهة مختلف الأعداء والحيوانات ؛ وبتطور حياة الإنسان تغيّرت معه الدوافع للأهتمام بالرياضة ، فأختلف الظروف كانت سبباً في تغير الهدف من الرياضة ، فقد كان تهيئة محاربيين أقوياء وبناء جيوش تمتلك قدرات بدنية هائلة لدى جنودها ، كان مقصداً لبعض المجتمعات أحياناً ، وفي أحيان أخرى كان الغرض من ممارسة الرياضة عند بعض الشعوب هو للترويح وحماية الصحة^(١) .

لذا فإن الغرض والهدف من ممارسة الرياضة والأهتمام بها كانت متغيرة عبر العصور ، ومثلت أستجابة حاجة إنسانية لدى المجتمعات البشرية على مر الزمن ، حتى أصبحت في وقتنا المعاصر ونتيجة للتغيرات الاجتماعية والأقتصادية والثقافية تهدف الى تنمية الأفراد في المجتمع في مختلف النواحي البدنية والعقلية

(١) د. أكرم خطايبية ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

والنفسية والاجتماعية ؛ و خلاصة القول فإن الرياضة تكمن أغراضها وأهدافها في تنمية قدرات الأفراد بجميع الجوانب الحياتية ، والتي يمكن أيجازها بالآتي :

١ - **التنمية العضوية والبدنية** : يتعلق هذا الهدف في تنمية أعضاء الجسد العضوية وزيادة كفاءتها في أداء وظيفتها بجسم الإنسان ، مثل جهاز الدوران والجهاز العصبي والعضلي والجهاز الهضمي وغيرها من باقي أجهزة الجسم الأخرى ، من خلال ممارسة الأنشطة الحركية والحفاظ على كفاءة أداء تلك الأجهزة ، وفي نواحي التنمية البدنية تعمل الرياضة على تنمية اللياقة البدنية مثل المرونة وأكتساب القوة والرشاقة ورفع إمكانية التحمل ، وأوضحت دراسة مختصة على آلاف من الرجال والنساء بعد أن تم تصنيفهم بحسب العمر ومستوى اللياقة البدنية ومتابعتهم لعشرات من الأعوام ، بينت هذه الدراسة وخلصت الى نتيجة تفيد بأنه كلما ارتفع مستوى اللياقة زاد معدل متوسط العمر، وتبيّن بشكل واضح انخفاضاً في معدل الوفيات^(١).

٢ - **التنمية الحركية** : وتُعنى بتطوير المهارات البدنية التي تعود بالنفع على حياة الإنسان والتي تتحقق بجهد أقل في أدائها والتي تبدأ مع الإنسان من مرحلة الطفولة والصبا ، مثل تنمية المهارات الأساسية الطبيعية كالمشي والوثب والجري ، وكذلك المهارات التي تمارس في الألعاب مثل الحمل والضرب والهبوط والركل والرمي... الخ^(٢).

٣ - **التنمية النفسية** : يهتم هذا الغرض من أهداف الرياضة بالجانب النفسي للإنسان وتنمية شخصيته من خلال خلق التوازن النفسي أثناء ممارسة الرياضة في الظروف التنافسية التي تكون مرتبطة بحالات تفاعل نفسي متعدد وأنفعالات مختلفة مثل الغضب والسرور والقلق والأشمزاز والأمل والخوف والخجل ، إذ تُكسب الإنسان الأتزان والنضج والشمول من خلال تكيفه مع تلك المواقف .

٤ - **التنمية الخُلقية** : تهتم الرياضة أيضاً بتعزيز الجانب الخُلقى للفرد من خلال ترسيخ مكارم الأخلاق عنده كأحترام حقوق الآخرين وأندماجه في الجماعة وتدعيم رغبته في أكتساب ودّ الآخرين وثقة الناس به ، وذلك لأن ميدان الألعاب والرياضة يَغرسُ في الفرد التحليّ بالأخلاق الرياضية وأحترام قدرات الغير واللعب النظيف والمحافظة على سلامة المتنافسين وطاعة الحكام والأمانة وتقبُّل الخسارة بروح رياضية عالية والتواضع عند الفوز وتُرسِّخ في الفرد كل السجايا الأخلاقية الطيبة الأخرى^(٣).

٥ - **التنمية الاجتماعية** : من الأهداف الأخرى السامية للرياضة هي تلك التي تُعنى بتكليف الفرد للاندماج الاجتماعي عن طريق ممارسته للألعاب والرياضة ، إذ يُمكنه ذلك من خلالها لمعرفة قيم المجتمع ومعايير

(١) نديم المصري ، الرياضة والغذاء قبل الطبيب والدواء ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا : دمشق ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٣ .

(٢) د. أكرم خطايبية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

الأجتماعية والنُظم القيمية السائدة فيه ، فيكون على دراية بتقاليد وعادات وظروف المجتمع ، وبواسطة ذلك يتمكن من التكيف والاندماج ويحظى بالقبول الاجتماعي^(١) .

٦ - تحقيق الذات : تُعد الرياضة والألعاب والتمارين البدنية من الوسائل السامية التي تساعد الأفراد في التعبير عن ذاتهم ، فيظهرُ الكثير من مظاهر ما يدور في ذهن الإنسان وأحاسيسه عند ممارسة النشاط الرياضي والبدني ، إذ تتضح الدوافع والغرائز الكامنة في ذات الإنسان من خلال ممارسة الرياضة سواء كانت بصورة فردية أو جماعية، وكذلك تبرزُ الكثير من القيم الكامنة بالذات، فهي توفر فرصة لأشباع الميول والتعبير عن الذات بما لا يضر بالآخرين وتُظهر أحاسيس ميول الإنسان كالإبداع والخلق والحرية^(٢) .

٧ - استثمار أوقات الفراغ : تهتم الرياضة كذلك باستغلال أوقات الفراغ للأفراد وتفتح أبواب لشغلها ، من خلال توفير الوان متعددة للأنشطة الرياضية والترويحية ، كونها تتصل اتصال مباشر بالترويح ، بل عدّها البعض بأنها ولدت من كنف الترويح ، إذ يُعتبر الترويح من أقدم النُظم الاجتماعية اتصالاً بالرياضة ، فطالما قد تم استخدام الرياضة كوسيلة تسلية ومتعة ونشاط ترويحي لاستغلال أوقات الفراغ بأشياء تعود بالفائدة للإنسان ذاته^(٣) .

٨ - وسيلة تساهم في أشاعة السلام ونشر مفاهيم التسامح وتعزيز العلاقات الدولية : أن من أهم المهام التي تؤديها الرياضة على المستوى العالمي ، هو أنها تعتبر إحدى السبل الفعالة في نشر ثقافة التسامح بين البشر ، بل أصبحت الرياضة في عصرنا الحالي أحد العناصر المهمة والمؤثرة في ميدان العلاقات الدولية، ولقد كان لها في بعض الأحيان الدور الأبرز في ترميم ما أفسدته السياسة بميدان العلاقات بين الدول ، والمساعدة في فتح ممرات مختلفة للاتصالات السياسية بين كثير من الدول التي كانت لاتربطها علاقات سياسية ثنائية تجمع بينها^(٤)؛ فقد قدّم لنا تأريخ الرياضة المعاصرة شواهد كثيرة أشار من خلالها الى الدور الكبير الذي ساهمت فيه الرياضة بأصلاح العلاقات السياسية أو أقامتها في وقت لم تفلح فيه الوسائل الدبلوماسية الأخرى لتحقيق ذلك ، ولعل ما يُعرّف بما يسمى دبلوماسية كرة الطاولة (كرة المنضدة) بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية خير دليل على ذلك ، فقد أدت لزيارة الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون) الى الصين ولقائه مع الرئيس الصيني (ماو تسي تونغ) للفترة من (٢١ - ٢٨ شباط ١٩٧٢) بعد

(١) د. أكرم خطايبية ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٢) د. حسن ناجي محمود الربيعي ، مصدر سابق ، ص ٥١ .

(٣) د. أمين أنور الخولي ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

(٤) د. منذر هاشم الخطيب و د. عبدالله إبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٢٨ ٣١ .

أنقطاع للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين دام لأكثر من عشرين عاماً ، وكان بيان الزيارة المشترك قد تضمّن إبراز الأهمية الكبيرة للدور الذي تقوم به الرياضة على صعيد العلاقات السياسية والدولية^(١).

وهناك أمثلة كثيرة أخرى على الدور الريادي الذي تقوم به الرياضة في تنقية أجواء العلاقات بين الدول من خلال أسهامها المؤثر في تطوير وتحسين العلاقات الدولية ، ومنها لقاء السيد (جورج مك) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي الذي كان مرافقاً لفريق بلاده في كرة السلة ، مع الرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) في مدينة (هافانا) في (نيسان عام ١٩٧٧) على الرغم من عدم وجود علاقات سياسية ودبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية .

والدور الكبير الذي لعبته الرياضة في اتفاقية الأنفراج بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في (١٩ حزيران ١٩٧٣) ، وتضمنت الاتفاقية المذكورة بنداً بيّن الدور الإيجابي للرياضة وأهمية استمرار تبادل الفرق الرياضية لأدماة ودعم الاتفاقية^(٢).

٩ - نشر ثقافة قبول الآخر وأشاعة التسامح : أن من بين أهم الأهداف التي تسعى الرياضة الى تحقيقها حول العالم والوصول اليها ، هو هدفها بنشر كل مفاهيم التسامح وأشاعة ثقافة قبول الآخر بغضّ النظر عن كل الاختلافات الموجودة في المجتمعات الأنسانية ، فهي توّحد العالم حول موضوع واحد يجمعهم ، بالرغم من مختلف معايير التباين والاختلاف بين الأفراد في اللغة والدين والجنس والجنسية والوضع الاجتماعي للفرد والمستوى الاقتصادي وغيرها من صور الاختلافات والتباين الأخرى^(٣).

١٠ - تعزيز عملية التنمية البشرية والمستدامة : أن الرياضة ومن خلال ماتقدمة من أسهامات مهمة في دعم الصحة البدنية والنفسية للإنسان ، فهي إنما تهدف بذلك الى تعزيز عملية التنمية المستدامة والبشرية ، وذلك لأن التنمية في أساسها تقوم على عنصر أساسي وهو الإنسان ، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها بنفس الوقت ، وعملية التنمية تجري بخطى حثيثة وثابتة وبتناسب طردي مع الصحة البدنية والنفسية للأفراد ؛ وتجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والسبعين أقرت بالرياضة كأداة أساسية في خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) ، وأقرت بدورها الجوهرية كأحد العناصر التمكينية في التنمية البشرية والمستدامة^(٤).

(١) د. منذر هاشم الخطيب و د. عبدالله ابراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٢٨ - ٣١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

(٣) ينظر : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الستين المرقم (A/RES/60/1) في ٢٤/١٠/٢٠٠٥ .

(٤) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (A/RES/70/1) في ٢٥/٩/٢٠١٥ .

ثانياً - الرياضة في فكر بعض الفلاسفة :

كان للكثير من الفلاسفة والمفكرين رأي في الرياضة والأنشطة البدنية ووجوب ممارستها والمواظبة عليها لأهميتها ، وسنوجز بشئ من البيان بعض ماتناوله هؤلاء الفلاسفة الذين كانت لأرائهم أهمية كبيرة وتأثير واسع في الحقب التاريخية التي عاشوا فيها وكما سيتم بيانه .

١ - **سقراط** : ذكر الفيلسوف والحكيم الأغرقي (سقراط) في تناوله لموضوع الرياضة والأنشطة البدنية ، بأنه لايجوز للفرد أن يكون هاوياً عند ممارسة الرياضة ، بل يجب عليه أن يكون كما لو أنه محترفاً لكي يحافظ على مرونة عالية في بدنه وصحة جيدة بجسده ، حتى يكون مواطناً صالحاً في خدمة شعبه ، وأن لياقة أفراد المجتمع البدنية وكفائتهم الجسدية المتفاوتة هي التي تنشئ القدرات العالية والأمكانيات العظيمة لكل الامة والمجتمع^(١) .

٢ - **أبن سينا** : أما الفيلسوف والمعلم والطبيب المعروف (أبن سينا) فقد كرس جهوده للرياضة والأنشطة البدنية ، إذ بين أهمية الرياضة والفائدة التي تتحقق للفرد في ممارستها صحياً ونفسياً واجتماعياً ، وماذكره في مؤلفه (القانون في الطب) الذي تم ترجمته الى لغات عالمية عديدة ، هو تأكيد على ما يؤمن به من الأهمية الكبرى للرياضة ، فقد خصّ في مؤلفه تسعة عشر فصلاً تناول فيه الرياضة والأنشطة البدنية ، وأثبتت نظريات الطب الحديث صحة مذهب اليه (أبن سينا) بأرائه ، إذ اعتبر أن أساس صحة جسد الإنسان هو الرياضة ، وحث كثيراً على ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية للحفاظ على صحة الإنسان وأكتسابه جسد قوي يكون أكثر قدرة ونشاط ومرونة في العمل^(٢) .

٣ - **أفلاطون** : ذكر الفيلسوف الأغرقي (أفلاطون) أن للتمارين البدنية والرياضة مقاماً مهماً وأساسياً في تربية وتنشئة الطفل ، وأوجب أن يتلقى الحدث دروسه بأسلوب التسلية والألعاب دون أي ضغط على أرائه لكي تتمكن من معرفة ميله الخاص من خلال ألعاب الرياضة ، وأوصى أن تُجرى التمرينات الرياضية بشكل مستمر ومتكرر لمدة سنتين أو ثلاثة سنوات وأن لايزاول أي عمل آخر أثناء التمرين^(٣) .

٤ - **أرسطو** : كان للفيلسوف الأغرقي المعروف (أرسطو) رأي في أهمية الرياضة وممارسة الأنشطة البدنية للإنسان والمواظبة عليها بشكل دائم ومستمر ، إذ أكد على أن يُطلب من الصبي في المرحلة التي

(١) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٢) د. حسن ناجي محمود الربيعي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٦ .

(٣) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

تمتد الى السنة الخامسة بممارسة الرياضة والأنشطة البدنية لكي يتجنَّب الكسل الجسدي^(١).

٥ - جون لوك : أما الفيلسوف والمفكر الأنكليزي الفقيه (جون لوك) فإنه يرى بأن الرياضة عبارة عن ترويض للفرد ، وهي تكون بثلاثة أوجه ، جسدي وأخلاقي وعقلي ، وتهدف الى قوة الجسد والبنية والفضيلة والمعرفة ، وأن اللياقة البدنية هي أساس كل بناء تربوي ، ومن الجدير بالذكر أن المثل الأعلى للفيلسوف (جون لوك) هو (العقل السليم في الجسم السليم) ، وأوصى بضرورة ممارسة الرياضة والتمرين البدني لغرض تطوير مهارات الفرد^(٢).

٦ - جان جاك روسو : أكدَّ الفقيه والفيلسوف الفرنسي (روسو) على أهمية الرياضة وضرورة المواظبة على ممارستها فقد قال (أن تدريب البدن رغم أهمله كثيراً يعتبر أهم جانب في التربية ، وليس هذا لأنه يضيف الصحة والصلابة على الأطفال فحسب ، ولكن لتأثيره الأكبر في الأخلاق التي تهمله التربية كليا في الوقت الحاضر ، أو قد تلجأ لغرسه عن طريق عدد من الشعارات المختلفة التي تضم كلمات عديمة المعنى) ، ويؤمن روسو كثيراً بالترابط بين العقل والجسد ويؤكد بأن التمارين الرياضية والتدريب العقلي يعمل كل منهما بأعتباره وسيلة ترويح عن الآخر^(٣).

وأوضح (روسو) أن التربية البدنية لاتقل أهمية عن التربية المعرفية والفكرية ، وقال (إذا أردت أن تهذب نكاه تلميذك ، عليك أن تهذب القوة التي تتحكم في جسده ، عليك بالمزيد من التمرينات البدنية بدون أنقطاع ، أجعله قوياً وسليماً إذا أردت أن تخلق منه إنساناً رصيناً وعاقلاً وحكيماً)^(٤).

وهنالك الكثير مما قاله وكتبه العديد من الفلاسفة والمفكرين عن دور الرياضة وأهميتها في حياة الأفراد والشعوب ، وأثرها في بناء الإنسان البنية القوية والصحيحة ، وهو مما قد لاينتسج المقام هنا في هذا البحث بالأحاطة بهم جميعاً ، ولكن أكتفينا ببعضهم ، إذ أوضحوا وكما تم بيانه أن الرياضة هي أداة بناء وتقويم للإنسان ترافقه في كل مراحل حياته ، لاتقل أهمية عن البناء الفكري والمعرفي ، بل أن بعضهم أعتبرها أساس لكل ذلك.

(١) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٢ .

(٢) د. منذر هاشم الخطيب ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٦ - ٩٧ .

(٤) د. أسماعيل خليل أبراهيم ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .

المبحث الثاني

التنظيم الدولي للرياضة ، وصلتها بالحقوق الأخرى

لم تعد الرياضة في أطارها الحديث تُمارَس وتُنظَّم بشكل فوضوي أو خاضع لأخلاقيات فردية أو لقواعد محلية ؛ بل أصبحت هناك تنظيمات دولية لها ، أنشأت قوانينها ووضعت قواعدها ؛ فالاهتمام المتنامي بالرياضة في العصر الحديث ونتيجة لتوسع وتشابك العلاقات الرياضية الدولية والتطور الذي طرأ على العمل الرياضي الدولي ، أظهر الحاجة الماسّة لتنظيمها وأدارتها بشكل منسق وعلمي ؛ فالرياضة تتصف بأنها المجال الأوسع أنتشاراً حول العالم بين الأفراد من المجالات الأنسانية الأخرى ، إذ يتفاعل أغلب البشر مع الرياضة ، سواء بالممارسة أو المشاهدة أو بالأهتمام بنتائجها ، وهي تُعتبر من أكبر المدارس التربوية التي لها أسهامات كبيرة في تصويب سلوك الأفراد وتهذيبهم ، وأعداد الأجيال الصالحة من خلال غرس روح المثابرة والتسامح وقبول الآخرين .

والرياضة هي تربية عامة، وأن أي مجال بهذا الحجم والسعة لا بد أن يتم تنظيمه وأدارته بالشكل الذي يتّسق مع أهميته وأنتشاره^(١)؛ فظهرت تنظيمات رياضية متعددة تعمل ضمن ميدان الرياضة ، تنوّعت ما بين لجان وجمعيات وأتحادات ومجالس ومنظمات ، يشرف كل منها على واحد من المجالات والألعاب الرياضية المتنوعة ، إذ يتولى كل تنظيم رياضي بوضع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك وبيان الوسائل والأساليب لأدارته وعمله ، وتحظى التنظيمات الرياضية الدولية بأهمية كبيرة لأثرها في الواقع الرياضي عالمياً .

وبصورة عامة تُقسّم التنظيمات الرياضية الدولية لتنظيمات رسمية وتنظيمات غير رسمية (مستقلة) ، وهذه التنظيمات الرياضية تعبر عن طموح مجموعة من الدول أو الشعوب لتحقيق أهداف مشتركة تمثل أهمية لأطرافها ؛ وتنقسم التنظيمات الرياضية الدولية سواء كانت رسمية أم غير رسمية وفقاً لتخصصها ، الى تنظيمات رياضية دولية عامة مثل (اللجنة الأولمبية الدولية) ، وتنظيمات رياضية دولية متخصصة كالأتحادات الرياضية التي يكون نطاقها في لعبة رياضية معينة ، مثل (الأتحاد الدولي لكرة القدم (F.I.F.A) ، كذلك تنقسم هذه التنظيمات وفق نطاق شمولها لفتتين ، تنظيمات عالمية مثل (الأتحاد الدولي للتربية البدنية) ، والى تنظيمات أقليمية مثل (المجلس الأعلى الأفريقي للرياضة) و(المجلس الأولمبي الآسيوي)^(٢) .

يُذكر أنّ هذه التنظيمات الرياضية الدولية هي الجهات المتخصصة والمسؤولة عن وضع قوانين اللعبة المختصة بها ، لتكون ولاية تلك القوانين التي تنشئ أسس وضوابط كل لعبة ، عامة وملزمة لكل الأتحادات

(١) سلمان عكاب الجنابي و علي حسين الحسيناوي ، الإدارة والتنظيم في التربية الرياضية ، ط ١ ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠١٤ ، ص ٤٠-٤١ .

(٢) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٩ .

التابعة لأي دولة ، فهي الجهة المسؤولة عن إصدار قانون اللعبة والتي لها الحق وحدها بتعديله^(١) .
 أما فيما يخص صلة الرياضة بالجوانب الأنسانية الأخرى ، فمما لا شك فيه أنّ الرياضة تؤثر وتتأثر
 بالجوانب الأخرى من الحياة الأنسانية ، فالرياضة لها صلة وتأثير بحقوق الإنسان الأخرى كالحق في
 الصحة والتنمية وغيرها ، كما أن للرياضة تأثيراً اجتماعياً واضحاً في المجتمع ، وأن لها أيضاً أثراً لا يمكن
 أغفاله في ميدان العلاقات الدولية والسياسية ، فقد كانت الرياضة سبباً مباشراً وأساسياً في قيام علاقات
 سياسية أو عودتها بين عدة دول لم تكن بينها علاقات دبلوماسية أو تم قطع تلك العلاقات بسبب الخلافات
 السياسية ؛ وأيضاً كانت الرياضة على الجانب الآخر سبباً رئيسياً لأندلاع حروب دموية بين البلدان^(٢) .
 وسيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين يتضمن المطلب الأول التنظيم الدولي للرياضة ، بينما سيتم تكريس
 المطلب الثاني للمبحث في أثر الرياضة وصلتها بالجوانب الأنسانية الأخرى وكما سيتم بيانه .

المطلب الأول التنظيم الدولي والأقليمي للرياضة

ذكرنا أن نطاق ممارسة أنسانية بحجم الرياضة ، تعتبر هي الأوسع أنتشاراً والأكثر أهتماً بين
 الأفراد ، يتحتم أن يتم تنظيمها عالمياً بالشكل الأمثل سواء كان على المستوى الدولي أم الأقليمي ؛ وذلك
 يقتضي أن يتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين ، يتم البحث في الفرع الأول منه بالتنظيمات الدولية الخاصة
 بالرياضة ، وسيتم تخصيص الفرع الثاني للمبحث في التنظيم الأقليمي للرياضة ، وعلى وفق الآتي .

الفرع الأول التنظيم الدولي للرياضة

أنقسمت التنظيمات الرياضية الدولية من حيث ارتباطها بحكومات الدول من عدمه الى
 تنظيمات رياضية تحمل الصفة الرسمية والى تنظيمات أخرى مستقلة غير رسمية أو كما قد يطلق عليها
 أحياناً (تنظيمات رياضية أهلية) ؛ وكذلك أنقسمت وفقاً الى نطاق شمولها الى تنظيمات دولية تحمل
 صفة العالمية ، والى تنظيمات أخرى ينحصر نطاقها في مكان محدد أقليمياً أو قارياً ، أذ سنبحث في تلك
 التنظيمات الرياضية وفقاً لتلك التقسيمات وسنبين كل منها على وفق الآتي .

(١) مثال ذلك : علي بن أحمد بن إبراهيم الطريقي ، قوانين وتشريعات ، قانون كرة القدم (٢٠١٩ / ٢٠٢٠) الصادر من

قبل مجلس الأتحاد الدولي لكرة القدم (IFAB) ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ٢٠١٩ ، ص ٢٣٠-١ .

(٢) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله إبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

أولاً - التنظيمات الرياضية الدولية غير الرسمية :

لقد سبق نشوء التنظيمات الرياضية الدولية ، تشكيل تنظيمات رياضية وطنية في بعض دول أوروبا منذ القرن التاسع عشر ولاسيما في أنكلترا ، إذ تم تأسيس (١٦) اتحاد رياضي في الفترة (١٨٦٣- ١٨٩٤) ، ورافق ذلك نهوضاً للحركة الرياضية في عدد من البلدان الأوروبية (فرنسا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بلجيكا ، النمسا) ، مما أدى ذلك الى تشكيل اتحادات رياضية دولية تساهم في تعزيز التعاون الدولي في المجال الرياضي ؛ فقد تم تأسيس (الاتحاد الدولي للجمناسك (F.I.G) في عام (١٨٨١) ، وكذلك (الاتحاد الدولي لرياضة التجديف (F.I.N.A) في عام (١٨٩٢) ، وتأسيس (الاتحاد الدولي لرياضة التزلج (I.S.U) في عام (١٨٩٢) ، وغيرها من الاتحادات الدولية الأخرى .

أن أزيد أثر تلك التنظيمات الدولية عالمياً رغم كونها تنظيمات غير رسمية ، يعود الى الشمولية التي تحظى بها من قبل المليارات من مختلف شعوب العالم الممارسين للبطولات الرياضية وجمهورهم الذين يؤمنون بالمبادئ الإنسانية التي تركز عليها تلك التنظيمات الرياضية ؛ ولأجل الأحاطة بهذه التنظيمات الرياضية سنستعرض بعض منها^(١) .

١- **اللجنة الأولمبية الدولية (I . O . C)** : لقد ساهم تشكيل الاتحادات الرياضية في القرن التاسع عشر بعد بداية الحركة الرياضية الدولية مع أسباب أخرى الى تشكيل اللجنة الأولمبية الدولية في باريس عام (١٨٩٤) ، إذ تُعدّ تنظيماً رياضياً دولياً عاماً غير رسمي ، له القدرة مع التنظيمات الدولية الأخرى على تطوير الألعاب الرياضية على أختلافها وتنسيق وأدارة منافساتها دولياً وأشاعة وتعزيز اللقاءات الرياضية الدولية لدعم روابط الصداقة والمحبة بين الشعوب .

تعمل اللجنة الأولمبية الدولية على تطبيق مبادئ (الميثاق الأولمبي) في كل الدول التي تعترف بلجانها الأولمبية الوطنية^(٢) ، وأشاعة جو من التكافؤ والمساواة والعدل فيما يخص الرياضة بين تلك الدول ، وعدم السماح بأي تمييز يجري أزاء دولة أو شخص بسبب الدين أو المذهب السياسي أو لغيره من الاعتبارات الأخرى^(٣) ، كما تقوم أيضاً بالأعتراف باللجان الأولمبية الوطنية لكل البلدان حول العالم ، والمقامة وفق المبادئ الأولمبية الواردة في الميثاق الأولمبي ، ويمكن للجنة الأولمبية الدولية أيقاف عمل أو توجيه عقوبة لأي لجنة أولمبية وطنية في حال قيامها بممارسات تتعارض مع مبادئ الحركة الأولمبية أو بأعمال تتنافى مع قوانين اللجنة الأولمبية الدولية .

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٣١ - ٣٣ .

(٢) المبادئ الأساسية ، الميثاق الأولمبي ، اللجنة الأولمبية الدولية .

(٣) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

وجدير بالذكر أن اللجان الأولمبية الوطنية في جميع البلدان ، هي جهة مستقلة في دولتها ، ولها كيان قانوني وتتمتع بالاستقلال الذاتي ولا تخضع لأي ضغط سياسي من حكومات الدول الموجودة فيها ، وأن من أهم المهام الأساسية التي يجب أن تعمل لتحقيقها تلك اللجان هو تعزيز الرعاية التربوية والعناية المعنوية للأنشطة والمنافسات الرياضية في بلدانها ، والعمل الدؤوب على مكافحة ممارسات التمييز وصور عدم المساواة في الرياضة والأنشطة البدنية ، والحرص على تقديم المشورة والمساعدة اللازمة لحكومات بلدانها في الشأن الرياضي لغرض تطبيق برامج الثقافة البدنية وتعزيز مبدأ الرياضة للجميع وكيفية تنفيذ ذلك بين عموم أفراد المجتمع ولاسيما فئة الشباب ، وضمان مشاركة رياضيي البلدان التي تعود لها تلك اللجان في كل دورات الألعاب الأولمبية المختلفة .

٢ - **جمعية اللجان الأولمبية الوطنية (A. N. O. C)** : تم تأسيس جمعية اللجان الأولمبية الوطنية خلال الاجتماع الثالث للجان الأولمبية الوطنية عام (١٩٦٨) ، وقام بتأسيس هذا التنظيم الرياضي الدولي (٧٩) لجنة أولمبية وطنية معترف بها من قبل اللجنة الأولمبية الدولية ، وقد تم تغيير أسمها الى (الجمعية العامة للجان الأولمبية الوطنية) ، وأشرفت الجمعية على تأسيس (الجمعية الأوروبية للجان الأولمبية الوطنية) في عام (١٩٧٧) ، وكذلك (الجمعية الأمريكية للجان الأولمبية الوطنية) في عام (١٩٧٩) ، و (جمعية اللجان الأولمبية الوطنية الأفريقية) في عام (١٩٨١) ، و (جمعية اللجان الأولمبية الوطنية في آسيا) في عام (١٩٨٢) ، و (جمعية اللجان الأولمبية الوطنية في أوكينا) في عام (١٩٨٢) أيضاً^(١).

٣ - **الاتحاد الدولي للتربية البدنية (F. I. E. P)** : تأسس هذا الاتحاد في عام (١٩٢٣) كمنظمة دولية مستقلة تهدف الى أعمال برامج التربية البدنية والرياضية بكل أشكالها ، ويعتبر من أقدم المنظمات الرياضية الدولية التي تهدف الى نشر التربية البدنية والرياضية في كل العالم وفق مبدأ تحقيق أنسانية الرياضة والتربية البدنية بعيداً عن العنصرية واللامساواة والتمييز ، ويهتم الاتحاد بتعزيز التربية البدنية المدرسية وأشاعة مبدأ الرياضة للجميع ودعم نشر البحوث الخاصة بالتربية البدنية^(٢).

٤ - **المنظمة الدولية لرياضة المعوقين (I.S.O.D)** : تأسست المنظمة الدولية لرياضة المعوقين في باريس عام (١٩٦٤) ، وجاء تأسيس هذه المنظمة لمساندة حق المعوقين في ممارسة الرياضة ، ولتنظيم كل الألعاب الشاملة للمعوقين الذين يعانون من أنواع البتر في أطرافهم^(٣)؛ وتقبل هذه المنظمة بعضويتها

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٦٣ - ٦٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٢٧ - ١٣٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

جميع التنظيمات والاتحادات الدولية لرياضة المعوقين ، وتهدف هذه المنظمة لتقديم المساعدات للمنظمات والأفراد العاملين في تطوير رياضة المعوقين بالإضافة الى التعاون مع جميع تنظيمات رياضة المعوقين الدولية ، ووضع البرامج الرياضية المحددة لألعاب المعوقين وغيرها من الأهداف التي تسعى هذه المنظمة لتعزيز ودعم رياضة هذه الشريحة .

ولغرض إضافة نشاط آخر لفاقد البصر وتعزيز قدرتهم في الاندماج وتحدي العوق فقد تأسست في السويد عام ١٩٨١ (الجمعية الدولية لرياضة المكفوفين) ، وقد أنضم لهذه الجمعية العشرات من الاتحادات والتنظيمات الوطنية لرياضة المكفوفين ، وتعتبر هذه الجمعية أعلى سلطة دولية فيما يخص رياضات المكفوفين ، وقد تم تحديد نشاط هذه الجمعية وفق الأهداف التي وضعت لها وضمن إطار وثيقة (منظمة اليونسكو) عام ١٩٧٨ بشأن رعاية شريحة المعوقين والقيام بتنظيم منافسات وبطولات رياضية تتماشى مع نوع العوق وتكون ملائمة مع إمكانيات وقدرات الأشخاص المكفوفين^(١).

٥- **الاتحاد الدولي لرياضة المرأة (F.S.F.I) :** في خضم تطور رياضة المرأة ومشاركتها في دورات الألعاب الأولمبية الحديثة ، بعد أن شاركت المرأة للمرة الأولى في دورات الألعاب الأولمبية في باريس عام (١٩٠٠) ، فقد تأسس الاتحاد الدولي لرياضة المرأة في عام (١٩٢١) ، بأعتبار أول تنظيم رياضي دولي ، أخذ هذا الاتحاد على عاتقه أشاعة ونشر الرياضات التنافسية في أوساط النساء ، وخلق الأجواء المناسبة لأنماء وتعزيز تلك الرياضة ، كما أنه أسس القواعد والأنظمة الخاصة بها وكذلك تحديد الأرقام الدولية للنساء ؛ لقد قام هذا الاتحاد بتنظيم عدة مسابقات رياضة نسوية دولية بأسم (الألعاب الأولمبية النسوية) وقد أقيمت الدورة الأولى في باريس عام (١٩٢٢) ، وجرت الدورة الثانية في مدينة (كوتنبورغ) عام (١٩٢٦) وجرت آخر دورة أقامها الاتحاد هي في لندن عام (١٩٣٠) إذ أنتهى نشاط هذا الاتحاد نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية ، لتحل في عام (١٩٤٩) محل هذا الاتحاد بعد أنتهاء الحرب كتنظيم رياضي دولي معني بالتربية البدنية والرياضية للنساء (الجمعية الدولية للتربية البدنية والرياضة للبنات والنساء)^(٢).

وهناك العديد والكثير من التنظيمات الرياضية الدولية المستقلة الأخرى التي ساهمت في تطوير وتنظيم الرياضة ، سواء كانت تلك التي تُعنى برياضة فئات معينة أم مختصة بنشاط رياضي محدد ، ونكتفي بذكر بعضها هنا فقط لبيان بعض الجوانب التي تخص تشكيل هذه التنظيمات الرياضية .

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله إبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ - ١٤٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ - ١٥٢ .

ثانياً - التنظيمات الرياضية الدولية الرسمية :

نشأت الى جانب التنظيمات الرياضية الدولية المستقلة ، تنظيمات رياضية دولية رسمية أخرى ، تعمل لتحقيق نفس الأهداف وترتكز على ذات المبادئ ، ولكن تختلف بكونها تنظيمات (حكومية) رسمية ، وسنتناول بعض من هذه التنظيمات الرياضية على وفق الآتي .

١ - المجلس الدولي للتربية البدنية والرياضية (I.C.S.P.E) : تم إنشاء هذه المجلس كأحد الفروع التابعة الى (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - يونسكو) في عام (١٩٦٠) كتنظيم متخصص في مضمار الرياضة والتربية البدنية ، أذ تم الأقرار في المؤتمر التأسيسي للمجلس بعد اتفاق مندوبي الدول الأعضاء والتنظيمات الرياضية الدولية أن تكون عضوية المجلس من المؤسسات الحكومية للدول، واللجان الرياضية الوطنية والاتحادات الرياضية الدولية والمنظمات الدولية للتربية البدنية ، والمدارس العلمية المتخصصة بالتربية البدنية وعلوم الرياضة ، بالإضافة الى الشخصيات المتميزة في مضمار الرياضة والتربية البدنية ؛ ويهدف هذا التنظيم الرياضي الدولي الرسمي الى تقديم مايلزم من المساعدات للدول النامية للنهوض بالرياضة والثقافة البدنية ، وتعميم وأشاعة الروح الرياضية ، ودعم التعاون والتنسيق الدولي في الشأن الرياضي وترسيخ القيم والمثل الرياضية وتركيز الثقافة البدنية من خلال العمل المشترك مع الاتحادات الرياضية الدولية ذات الصلة كالجمعية الدولية لعلم النفس الرياضي (I.S.S.P) واللجنة الدولية للأجتماع الرياضي (I.C.S.S) ، ويعتبر المجلس أن الرياضة والتربية البدنية هما عنصران أساسيان من عناصر الثقافة البدنية في العالم ، مما جعله مكملاً وشريكاً مهماً في عمل اللجان الأولمبية الوطنية في أشاعة الثقافة البدنية بكل العالم والسعي لتعزيز العلاقة بين الإنسان والرياضة والترويج^(١).

٢ - المجلس الدولي للصحة والتربية البدنية والترويج (I.C.H.P.E.R) : أن الصحة العامة للإنسان ترتبط بعلاقة متشابكة مع الرياضة والتربية البدنية والترويج ، وبالنظر للأهمية الكبيرة التي تمثلها العلاقة بين هذه المحاور الثلاثة ، فقد تشكّل (المجلس الدولي للصحة والتربية البدنية والترويج) في عام (١٩٥٨) ضمن إطار منظمة اليونسكو ، وقد ساعد إنشاء هذا المجلس على تشكيل اتحادات قارية وأقليمية تختص بالصحة والتربية البدنية والرياضة ، وكذلك تأسيس تنظيمات ومعاهد وطنية في ذات الشأن^(٢).

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١٣١ - ١٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

الفرع الثاني

التنظيم الأقليمي للرياضة

أن التنظيمات الرياضية الأقليمية هي تنظيمات مختصة بالرياضة في نطاق محدد جغرافياً ، فمنها ماكان تنظيماً رياضياً قارياً ومنها ماهو تنظيماً رياضياً محدداً بأقليم معين ، وفقاً للمعايير التي تحدد نشوء تلك التنظيمات من حيث نطاقها ، سواء كانت تمتد لتغطي قارة بأكملها أو تنحصر فقط بأقليم . فهناك قسم من هذه التنظيمات الرياضية التي شملت في نطاقها أكثر من قارة واحدة ولكنها بنفس الوقت لاتغطي جميع القارات ، مثل (اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط C.I.J.M) التي تشمل ضمن أعمالها قسم من دول قارة آسيا وأفريقيا وأوربا ، ومنها تنظيمات في حدود قارة واحدة مثل (المجلس الأولمبي الآسيوي O.C.A) و (المجلس الأعلى للرياضة في أفريقيا C.S.S.A) ، وقسم آخر شمل أقليم محدد فقط مثل (الأتحاد العربي للتربية البدنية والرياضة) ، وسنتناول بالبحث التنظيمات الرياضية الدولية الأقليمية الرسمية وغير الرسمية وكما سيتم بيانه .

أولاً - التنظيمات الرياضية الأقليمية غير الرسمية :

أوضحنا سلفاً في الفرع الأول من هذا المطلب بأن التنظيمات الرياضية غير الرسمية هي تعني تنظيمات مستقلة (أهلية) غير حكومية ؛ وهناك الكثير من التنظيمات الرياضية الأقليمية غير الرسمية تأسست لتحقيق أهداف وغايات تكاد تكون مشتركة بينها ولكنها تختلف من حيث نطاق شمولها أيضاً ، فمنها مايتسع نطاقها الى قارة ومنها مايتحدد بأقليم ، إذ سنتناول هذه التنظيمات وعلى وفق الآتي .

١ . **التنظيمات الرياضية القارية غير الرسمية :** ذكرنا أن مثل هذه التنظيمات الرياضية تكون ضمن نطاق يتسع ليشمل قارة وليس أقليم محدد ، ومن أمثلة هذه التنظيمات :

أ - **جمعية اللجان الأولمبية الأفريقية (A.N.O.C.A) :** تم تشكيل هذا التنظيم القاري والأعتراف به من قبل اللجنة الأولمبية الدولية في عام (١٩٨١) ، وتهدف هذه اللجنة لرعاية الألعاب الرياضية في القارة الأفريقية ، والعمل على تنسيق التعاون المشترك في المضمار الرياضي مع التنظيمات الرياضية الدولية الأخرى^(٢) .

ب - **جمعية اللجان الأولمبية الآسيوية (A.C.N.O.A) :** وهي تنظيم رياضي دولي ضمن قارة آسيا ، تأسس

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٤ - ١٨٦ .

في عام (١٩٨١) ويهدف لتطوير المستوى الرياضي لشعوب دول القارة الآسيوية ، والتعاون مع السلطات العامة في تلك الدول لأنماء الحركة الرياضية وحثها على تشييد المرافق والمنشآت الرياضية ، وتقديم المقترحات والمشورة اللازمة للحكومات في سبيل تحقيق ذلك ، وغيرها من الغايات التي تهدف الى تعزيز دور الرياضة والتربية البدنية في حياة شعوب القارة^(١).

٢٠٢ **التنظيمات الرياضية الإقليمية غير الرسمية** : تشكلت الى جانب التنظيمات الرياضية في نطاق القارات، تنظيمات أخصت بالرياضة والأنشطة البدنية في حدود أقليمية ، ومن أمثلة تلك التنظيمات : أ - الأتحاد العربي للألعاب الرياضية : بدأت فكرة تأسيس تنظيم رياضي عربي غير رسمي يضم اللجان الأولمبية الوطنية للبلدان العربية منذ عام (١٩٥٣) ، ولكن لم يتم تشكيل هذا التنظيم بشكل نهائي إلا في عام (١٩٧٦) ، ويهدف هذا الأتحاد الى أيجاد تعاون مشترك وتنسيق شامل بين التنظيمات الرياضية في الوطن العربي للنهوض بالرياضة الى مستوى طموح الشعوب العربية وآمال الشباب العربي للوصول الى مستوى العصر ، وتعزيز الروابط والأصلات بين هذا التنظيم مع اللجنة الأولمبية الدولية و باقي الهيئات الرياضية الأولمبية الأخرى ، وكذلك يهدف الى المساعدة بتأسيس لجان أولمبية مستقلة وأتحادات رياضية في عموم الدول العربية ، وتشكيل أتحادات رياضية عربية لكل الألعاب الرياضية المختلفة وحث الدول العربية للانضمام اليها ، ويذكر أن الأتحاد العربي للألعاب الرياضية يضم كل اللجان الأولمبية الوطنية العربية^(٢).

ب - اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط (C.I.J.M) : بدأت في عام (١٩٥١) فكرة إنشاء تنظيم رياضي أقليمي يضم دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي تقع ضمن ثلاث قارات هي (آسيا ، أفريقيا ، أوربا) ويجمع بينها هذا الرابط الجغرافي ، ولكن لم يتم تأسيس هذا التنظيم الرياضي بشكله الأخير إلا في عام (١٩٦١) ، إذ تم إطلاق تسمية (اللجنة الدولية لألعاب البحر الأبيض المتوسط) على ذلك التنظيم الرياضي الأقليمي ، وقد ضم (١٦) بلداً من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وهي كل من (يوغسلافيا السابقة ، قبرص ، الجزائر ، فرنسا ، مصر ، اليونان ، أسبانيا ، ليبيا ، المغرب ، لبنان ، مالطا ، سوريا ، تركيا ، موناكو ، تونس ، إيطاليا) ، ويهدف هذا التنظيم الرياضي الأقليمي الى تعزيز التعاون والتنسيق بين التنظيمات الرياضية الوطنية لهذه البلدان ، ودعم الرياضة والأنشطة البدنية والعمل المشترك لتطوير الجانب الرياضي بين شعوب دول هذا الأقليم^(٣).

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ - ٢٢٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٩ - ١٠٨ .

ثانياً - **التنظيمات الرياضية الإقليمية الرسمية** : تشكّلت بالإضافة الى التنظيمات الرياضية الإقليمية المستقلة والتي سبق ذكرها ، تنظيمات رياضية أخرى كذلك إقليمية رسمية (حكومية) .

أن ظهور تنظيمات رياضية رسمية (حكومية) إقليمية كان له أثر كبير في تعزيز ودعم وتطور واقع الرياضة في دول ذلك الأقليم ، إذ تُعْتَبَر هذه التنظيمات وإن كانت لها نفس الأهداف التي تبتغيها التنظيمات المستقلة الأخرى ، إلا أنّ التنظيمات الرسمية وبحكم كونها ترتبط بحكومات الدول فإنّ ذلك يعطيها مجالاً واسعاً في الخدمة والعمل المؤثر من خلال الأمكانيات والموارد الهائلة التي تتاح لها ، والتي تنعكس على أدائها في ميادين تطوير الرياضة والأنشطة البدنية المختلفة بين شعوب تلك البلدان .

ومن أمثلة تلك التنظيمات الرياضية الإقليمية الرسمية هي :

٠١ **الاتحاد العربي للتربية البدنية والرياضية** : تأسس هذا الاتحاد في الرباط عام (١٩٨٦) بدعوة موجهة من وزارة التربية الوطنية المغربية الى كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، ويهدف هذا التنظيم الى النهوض بالرياضة والتربية البدنية في عموم الوطن العربي ، والعمل على ترقيتها وتطويرها بما ينسجم مع قيم ومبادئ المجتمعات العربية ، وكذلك العمل على أشاعة الثقافة البدنية والرياضة والتعريف بها وتعزيزها عبر زيادة الدعم والأهتمام بها ، والمساهمة بأرتقاء المستوى التقني والعلمي للأشخاص الذين يعملون بالمضمار الرياضي في البلدان العربية ، والعمل على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الهيئات الرسمية وغير الرسمية المختصة في المجال الرياضي والتربية البدنية مثل وزارات الشباب والرياضة ووزارات التربية والتعليم العالي وغيرها من الجهات المختصة بهذا المجال ، والأسهام في تطوير مناهج التربية البدنية وبرامج مادة التربية الرياضية وطرق تدريسها في مختلف المدارس والجامعات ولكافة المراحل ، وكذلك العمل على تسخير الرياضة والتربية البدنية كوسيلة للأندماج والتقارب بين المجتمعات العربية وشعوب العالم الأخرى ، والحثّ على القيام بأعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمجال الرياضي ومتابعة التطور في العلوم الرياضية والتربية حول العالم والتعاون مع الباحثين والعلماء العرب وغيرهم ومع المنظمات والهيئات العلمية المختصة بالرياضة للأرتقاء بالمستوى التقني والعلمي للتربية البدنية في البلدان العربية ، وغير ذلك من الغايات التي تهدف للأسهام بتعزيز الأنشطة الرياضية^(١).

٠٢ **مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب** : أن بداية تأسيس هذا التنظيم الرياضي تعود لعام (١٩٥٩)، فقد تم تشكيل هيئة تجمع كل وكلاء وزارات الشؤون الاجتماعية للدول المنضوية في إطار الجامعة لغرض

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله إبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ - ٢١١ .

الأرتقاء بالعمل الرياضي العربي الى المستوى العالمي ، ولكن هذا التنظيم بقي أسماً مجرداً فقط لعدم وجود نظام أساسي له وكذلك لعدم وضوح أهدافه ، وأستمر العمل بين دول الجامعة العربية لأيجاد تنظيم رسمي يجمع هذه الأطراف في مضمار الرياضة والشباب ، حتى تم الإعلان في بغداد عام (١٩٧٧) بتشكيل (مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب) ضمن نطاق جامعة الدول العربية ، كتتنظيم رياضي عربي رسمي يهدف الى تحقيق تطلعات الشباب والرياضيين العرب ، والعمل على مواكبة التطور في ميدان الرياضة والشباب وتنسيق التعاون بين البلدان العربية في سبيل الأرتقاء بالواقع الرياضي من خلال رسم سياسات رياضية وشبابية مشتركة تعمل على إطلاق الطاقات الشبابية العربية وأستثمارها وتعزيزها ، وكذلك مساعدة الدول العربية لبعضها البعض في جهودها بهذا الخصوص ، وتبادل المنح الدراسية والآراء والخبرات في المجال الرياضي بين دول الجامعة ، وأيضاً فيما يخص التشريعات المتعلقة بالرياضة والشباب في هذه البلدان وأقامة اللقاءات والدورات الرياضية المشتركة وأعداد البحوث والدراسات للأسهام في تذليل المشاكل التي تواجه قطاع الرياضة والشباب^(١).

نستنتج مما ذكر ، أن التنظيمات الرياضية الدولية والأقليمية الرسمية وغير الرسمية قد ساهمت بتعزيز حق الشعوب في ممارسة الرياضة بشكل كبير، وأزدياد وتعاضم تأثيرها عالمياً ، بسبب الشمول الذي تحظى به من قبل المليارات حول العالم من الممارسين للبطولات الرياضية وجمهورهم والهواة الذين يؤمنون بالمبادئ الإنسانية السامية للرياضة .

أن الرياضة تعدّ جسراً يربط كل قارّات وبلدان وشعوب العالم الواسع ويجمعها على القيم النبيلة التي ترتكز عليها تلك التنظيمات ، فقد بيّنت إحصائيات دولية مؤكّدة بخصوص التنظيمات الرياضية ، أنها وفي بدايات نشوء أغلبها قبل أكثر من نصف قرن من الزمن في عام (١٩٧٠) قد بلغت تلك التنظيمات (٥٣) أتحاد رياضي ، وضمت تلك الأتحادات حينها (٣٦٢ مليون رياضي) ينتمي لتلك التنظيمات الرياضية^(٢)، ناهيك عن أعداد الرياضيين الهواة والمشجعين والجمهور الرياضي حول العالم ، وبغض النظر عن التطور الهائل الذي صاحب الرياضة تشريعياً وعلمياً وتقنياً على طول الفترة الممتدة من نصف قرن ولحد الآن ، فلنا أن نتصور اليوم المكانة التي تحظى بها الرياضة في ضمير ونفوس كل الشعوب على أختلاف دياناتها وأصلها القومي وثقافتها ولغاتها ، بل هي اليوم أصبحت فعلاً لغة إنسانية مشتركة للتواصل بين كل مجتمعات العالم الحديث.

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ١٩٣ - ١٩٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

المطلب الثاني

علاقة الرياضة بالحقوق الأخرى

أن الرياضة ليست نشاطاً محدوداً بين فئات معينة من الأفراد ليكون بالتالي أثرها وعلاقتها بمحيطها أيضاً محدوداً إن لم يكن معدوماً ، وهي ليست ظاهرة مرحلية عابرة في مسيرة الإنسانية ؛ بل أنها الممارسة الإنسانية الأوسع شعبيةً وانتشاراً حول العالم ، وأحدى أهم المجالات الإنسانية التي تجتمع حولها مليارات من البشر، وواحدة من الأنشطة البشرية الأكثر قدماً في التاريخ الإنساني ، ومن البديهي أن نشاطاً إنسانياً بهذا الحجم مثل الرياضة لا بد أن يكون له علاقة بغيره من مجالات الحياة الأخرى ، فالرياضة مجال حيوي متشابك يرتبط بعلاقة وثيقة متعددة الجوانب مع السلوك الاجتماعي والاقتصاد والتربية والتنمية والصحة وغيرها من مجالات الحياة ؛ وسنتناول في هذا المطلب علاقة الرياضة مع بعض هذه الحقوق وفق الآتي.

الفرع الأول

علاقة الرياضة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية

أولاً – علاقة الرياضة بالحقوق الاجتماعية : قد يبدو للبعض أن الرياضة هي مجرد نشاط بدني يمارسه الإنسان للترويح أو لأستثمار أوقات الفراغ أو للأستمتاع فقط ، لكن في الحقيقة أن للرياضة بُعداً اجتماعي واسع ، أكبر من كونها أنشطة بدنية محضة ؛ فالرياضة تتميز بكونها ترتقي بالإنسان وتحافظ على بدنه وقوامه ومظهره بما يعزز ثقته بنفسه ، وتناهى بالفرد من الانزلاق في مهاوي المسكرات وتعاطي المخدرات ؛ وهي المجال الآمن والأمثل لأستثمار أوقات الفراغ بعيداً عن أهداره مع رفاق السوء والانجراف في نهاية المطاف بالقيام بأعمال يرفضها المجتمع (كالجرائم مثلاً) ، والأعتياد على ممارسة هذه الأفعال يسبب ضرراً كبيراً للمجتمع ؛ والرياضة في كل المجتمعات تُعدّ مجالاً أمثل يستوعب أوقات فراغ الأفراد ولاسيما الشباب منهم ، ويهتم برغباتهم وينمي قدراتهم ويوجه طاقاتهم نحو الأشياء الإيجابية ؛ ومن هنا حرصت الكثير من الدول ومنها العراق على إنشاء وزارة خاصة للشباب والرياضة ، يتم من خلالها إعمال تلك الأهداف عن طريق إنشاء الملاعب والصالات وساحات السباق وفتح الأندية الرياضية والمساح لنشر الرياضة والتنقيف عليها ؛ وقد أكدت أبحاث كثيرة في علم الاجتماع الرياضي أن الطاقات المتراكمة لدى الشباب التي لا يتم توجيهها بشكل سليم وقويم (كأستثمارها في الرياضة مثلاً) ، سيؤول بها المطاف بأنحرافها بشكل سلبي نحو التسكع في الشوارع والأزقة ومضايقة المجتمع ولعب القمار وأدمان المخدرات والمسكرات والسرقات والشذوذ^(١).

(١) د. أحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

فالرياضة تُشغِل الشباب عن الانحرافات بالسلوك ، لأن ممارسة النشاط الرياضي له دور مؤثر في تعزيز الثقة بالنفس وأشاعة روح التعاون والمحبة وتقليل التوتر والقلق وتقويم السلوك ؛ وفي دراسة أُعدت عن علاقة الرياضة وجنوح الشباب نحو الجريمة ، أُكِّدَت أن هناك علاقة مؤثرة بين ممارسة الأنشطة الرياضية والترويح لدى فئة الشباب وبين الحد من الجرائم^(١).

أن الرياضة تحقق فوائد مهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والصحية والتنموية، فهي لا تهدف لأعداد الفرد جسمانياً فحسب ، وليس غرضها تعزيز قوته فقط ، بل أنها تسعى لأتزانه خُلقياً وجسمانياً واجتماعياً وعقلياً ونفسياً ، وتُكسبه ثقافة واسعة من خلال اختلاطه وأحتكاكه بالأفراد الآخرين وتفاعله معهم ثقافياً واجتماعياً ، وترسخ أيضاً مفاهيم المساواة والعدالة والحرية والتسامح بين أفراد المجتمع. وقد أُجريت دراسة عن دور الرياضة في تعزيز قيم المواطنة في المجتمع ، إذ أوضحت نتائجها أن الرياضة تُنمي تلك القيم بنسبة عالية وكبيرة^(٢)؛ إضافة لذلك فإنه يمكننا الاستدلال على هذا مثلاً ، من خلال أي مباراة لكرة القدم يشارك فيها المنتخب العراقي (سواء جرت داخل العراق أو خارجه) ، وملاحظة الجماهير الرياضية العراقية وكيفية دعمها للمنتخب الوطني ومساندته بالأهازيج والهتافات ورفع العلم الوطني وترديد النشيد الوطني رغم أختلافهم قومياً ودينياً ومذهبياً واجتماعياً ومناطقياً ، فالذي جمعهم صفاً واحداً لتشجيع المنتخب الوطني هو قيم المواطنة التي رسختها وعزّزتها الرياضة بنفوس وضمائر هؤلاء .

كذلك يتجلى الأثر الاجتماعي للرياضة في عمق الصلات الإنسانية الحقيقية بين أفراد الجماعة الرياضية والعمل بروح الفريق الواحد فيما بينهم ، ومن خلال احترام المجتمع للرياضيين والرياضة بسبب السلوكيات النبيلة التي تغرسها في نفوس الأفراد ، بأعتبارها إحدى السبل الخلاقة والفاعلة في بلورة شخصية الفرد^(٣). وللرياضة دور في تعزيز الجانب الخُلقى للفرد ، فهي ممارسة تربوية بالأساس وقيل كل شيء ، وممارستها تجري وفق مفهوم الفريق الواحد واحترام الآخر ، وهي ترسخ في شخصية الفرد الصبر وضبط النفس والثبات والتواضع ومشاورة الآخرين واحترام آرائهم وحفظ كرامة الآخر والصفح والعفو عنه ؛ وهي قيم أخلاقية سامية لا بد منها لأقامة وأدامة العلاقة بين الأفراد^(٤).

(١) علي خضير الموسوي ، " الترويح الرياضي لدى الشباب الأحداث وعلاقته بالحد من الجريمة " ، مجلة علوم التربية الرياضية جامعة بابل ، مجلد ١ ، العدد ٤ ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٨ .

(٢) توميات عبدالرزاق ، " دور التربية البدنية والرياضية في تعزيز قيم المواطنة ببعدها الاجتماعي " ، مجلة دراسات وبحوث التربية الرياضية - جامعة البصرة ، العدد ٦٨ ، ٢٠٢١ ، ص ٩ .

(٣) أحسان محمد الحسن ، مصدر سابق ، ص ١١٥ .

(٤) كاظم حبيب عباس و محمد رحيم فعيل ، " دور مناهج التربية البدنية في تنمية القيم الأخلاقية لدى طلبة المدارس المتوسطة والثانوية في محافظة البصرة من وجهة نظر المدرسين " ، مجلة دراسات وبحوث التربية الرياضية - جامعة البصرة ، العدد ٥١ ، ٢٠١٧ ، ص ٥ - ٦ .

أن الرياضة تؤسس لصداقات وعلاقات بين الأفراد الذين لا يتواصلون عادةً ، سواء كانوا يمارسون الألعاب أم يشاهدونها ، إذ تصبح الرياضة عاملاً مشتركاً يجمع الناس حوله من كل الأعمار والمستويات كافة على اختلافها ، وبذلك فأنها تعزز الروابط في المجتمعات وتشيع فيها حالة المساواة وعدم التمييز ، ويتضح ذلك من خلال تشكيلات الفرق والمنتخبات الرياضية ، فهي تضم فيها لاعبين من مختلف الأصول والأعراق ، مجتمعين ضمن إطار واحد ألا وهو الرياضة ، تلك الممارسة التي يتفاعل فيها الأفراد أنسانياً بشكل يؤكد واقع تلاشي أي مظاهر رسختها العنصرية ، بالشكل الذي يتضمن أفضلية فرد على آخر بناءً على لون بشرته أو أصله أو جنسه ، ويمتد أثر ذلك أيضاً إلى من يقف خلف هذه المنتخبات من جمهور رياضي يتابع ويؤازر ، فلا بد أن يتأثر بنموذج المنتخب الرياضي الذي يجسد فكرة المساواة وألغاء أي فوارق على أساس أي معيار.

من جانب آخر فإن الرياضة تُعتبر أحياناً عامل توحيد للمجتمعات المختلفة وعامل تآخي بين الشعوب ، من خلال تنظيم المنافسات العالمية والبطولات الدولية وأستضافة المهرجانات الرياضية في مختلف دول العالم، مما يساعد ذلك على فتح ممرات بين ثقافات الشعوب والمجتمعات ، تُوصِل من خلالها إلى معرفة سلوكيات وقيم وثقافة وتراث بعضهم البعض^(١).

كذلك فإن للرياضة دور اجتماعي آخر في داخل المجتمع الواحد ذاته ، لاسيما في المجتمعات التي تشيع فيها قيود التمييز على أساس الجنس ، إذ بدأت تتفكك هذه القيود بتأثير الرياضة في تلك المجتمعات ، بعد أن أدخلت الرياضة في كل مجالاتها وبطولاتها المرأة لتشارك في الرياضات النسائية المختلفة ، وتكون من ضمن الأبطال الأولمبيين الذين مثلوا بلدانهم في تلك المحافل الرياضية الدولية ، وساهموا في رفع أسم بلدانهم فيها ، فقد تم اعتبارها في بلدها بطلاً وطنياً ، وهذا مما عزز ورسخ النظرة السليمة للمرأة بعيداً عن قيود التمييز والتفرقة التي كانت تزرع تحت وطأتها .

أما فيما يخص الأقليات فيبرز دور الرياضة الأساسي والملهم لها ، إذ تفتح أمام تلك الأقليات الطريق لكي تثبت ذاتها ، والأندماج وعدم الأنطواء والتكيف مع محيطها الاجتماعي ، وأزالة جميع الحواجز بينها وبين مكونات المجتمع الأخرى ؛ ويُعدّ الرياضي العالمي الملاكم (محمد علي كلاي) من النماذج التي أشتهرت بالعالم في هذا الشأن ، فهو ينحدر من الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك من

(١) لقد كان لتنظيم دورة خليجي (٢٥) في محافظة البصرة أثر بالغ في نفوس الوفود الرياضية المشاركة بالبطولة وعلى مواطني البلدان الخليجية الذين توافدوا للعراق لمتابعة تصفيات البطولة ومؤازرة منتخبات بلدانهم، إذ ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي العربية وكل وسائل الإعلام المختلفة ، بالأشادة بقيم المجتمع العراقي النبيلة وكرمه وثقافته التي لم يكونوا على دراية بها سابقاً ، فأنعكس ذلك بشكل مباشر على حفاوة الأستقبال الشعبي من قبل المواطنين السعوديين للحجاج العراقيين القادمين لأداء فريضة الحج في المملكة العربية السعودية التي كان الكثير من مواطنيها قد حضروا في تلك البطولة .

ذوي البشرة السمراء ، لكنه أستطاع أن يكون إنموذجاً يُحتذى به ومُلهماً لمجتمعه لاسيما الشباب منهم، ومحفّزاً لهم للاندماج الاجتماعي والشعور بأثبات الذات والأعتزاز بالانتماء ، وهذه من القيم السامية التي أوجدتها الرياضة لدعم الأقليات في أبراز دورها ومكانتها الاجتماعية .

لكن على الرغم من هذه الأدوار الإيجابية والخالقة للرياضة على الصعيد الاجتماعي ، إلا أن هناك آراء أخرى تنظر نظرة مختلفة للدور الاجتماعي للرياضة ، إذ يُنظر لها على أنها تسبب الفرقة وتذكي التعصب وتعزّز العنصرية داخل المجتمع الواحد وبين الشعوب ، بسبب الجمهور الرياضي الذي يمارس التعصب والعنصرية أحياناً ويتصرف خلف أسباب الشحن الطائفي أو العنصري في مؤازرته لمن يشجعهم من المنتخبات أو الأندية أو اللاعبين وهو أحد الأمراض والظواهر السلبية التي تصيب البنية الاجتماعية^(١) .

فالعنصرية الرياضية تُمارس من خلال الحركات والأزياء والصيحات والأغاني والأهازيج التي لا يكاد يخلو منها أي حدث أو تجمع رياضي، وفي ذلك تجذير للتمييز وتكريس له ، وتكون الرياضة بالتالي هي التي تلعب دور بارز في توفير البيئة الملائمة لنمو هذه الظاهرة الاجتماعية، وأحد أسباب استمرارها وبقائها؛ وبغض النظر عن رؤى الفريقين ومدى حجّة أي منهما ، فنحن هنا لسنا بصدد البحث في تلك الآراء وإنما لبيان الأثر الاجتماعي للرياضة ، وعلاقتها بالظواهر والجوانب الاجتماعية الأخرى في المجتمع .

ثانياً - علاقة الرياضة بالحقوق الاقتصادية : أن الرياضة رغم كونها أنشطة بدنية تُمارس كهواية أو للرغبة في اكتساب القوة والقوام الجميل وتعزيز صحة البدن ، فضلاً عن أنها تعتبر إحدى أهم الظواهر الاجتماعية الأكثر انتشاراً بين الأفراد ، إلا أنها اليوم أصبحت تُعدّ نشاطاً اقتصادياً وصناعة قائمة بذاتها ، فهي قطاع اقتصادي مؤثر بأقتصاديات الدول، خصوصاً إذا ما علمنا أن الكثير من دول العالم تساهم بتمويل الحركة الرياضية بمبالغ هائلة ؛ فقد خصصت (بريطانيا) في عام (١٩٩٨) أكثر من (١٠ مليار دولار) للرياضة، أي ما يعادل (٧%) من موازنتها المالية العامة ؛ أما (فرنسا) فقد خصصت (٣,٥ مليار دولار) لمؤسسات العمل الرياضي، أي ما يمثل نسبة (٢٥%) من أحتياج المؤسسات العاملة بالرياضة^(٢) .

فالرياضة وفقاً للبعد الاقتصادي تُعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية التي ظهرت حديثاً ، ولم يتم دخول الأموال للغرض التجاري في الرياضة بشكل واسع إلا في العقود القليلة السابقة ، فهي بأعتبارها ممارسة اجتماعية

(١) محمد سر كوح ، " نظرة حول ظاهرة العنف في الملاعب الرياضية " ، مجلة منازعات الأعمال ، العدد ٤٤ ، المغرب : أيلول ٢٠١٩ ، ص ١ .

(٢) أحمد فلاح و عبدالكريم معزيز ، " اقتصاديات الرياضة : تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة " ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي ، المجلد ٢ ، العدد ٦ ، الجزائر : ٢٠١٣ ، ص ٦٧ - ٦٨ .

يمارسها غالبية الأفراد ، أصبحت مادة استهلاكية للأسرة ، فقد قُدِّر ما يُنفَق على الرياضة شعبياً في (فرنسا مثلاً) بأكثر من مبلغ (٧٤ مليار فرنك فرنسي) فقط في عام (١٩٩٩) ، إذ توزَّعت النفقات بين شراء التجهيزات والملابس والمعدات الرياضية واقتناء الخدمات المختلفة التي تُعرضها الفرق الرياضية ، وأستطاع المجال الرياضي بأعتبره نشاط إنتاجي من أنشاء سوق شغل مايقارب (١%) من كل الناتج المحلي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدولية ، فقد أُتسع كثيراً نطاق سوق التجهيزات والمعدات والألبسة الرياضية لتصبح سوق عالمية بامتياز ؛ أما فيما يتعلق بمجال النقل التلفزيوني ، فإن العلاقة بين الرياضة وهذا المضمار هي تمثل مصلحة متبادلة ؛ فالرياضة بما تملكه من حضور جماهيري واسع وتُحقَّق نسَب مشاهدات مرتفعة ، فأنها بذلك تجذب القنوات التلفزيونية بشكل كبير ، لأنها تساهم في تعزيز مدخولات الإعلانات لتلك القنوات ؛ ومن ناحية الرياضة فإن هناك فائدة متحققة لكل الأطراف الرياضية (لاعبين ، فرق ، اتحادات) من خلال بيع حقوق النقل التلفزيوني لتلك القنوات ، وهو ما يوفر مدخولات مالية تساهم في رفد المستوى الرياضي وتعزيزه لتلك الأطراف^(١).

وقد صرَّح السيد (Monti Mario) المفوض الأوربي المكلف بمنافسات الألعاب الأولمبية التي أقيمت في مدينة سيدني الأسترالية ، بتاريخ (١٧ نيسان ٢٠٠٠) أمام اللجنة المالية في البرلمان الأوربي (أنه لمن المدهش أن نرى قيمة حقوق البث التلفزيوني وصلت الى مستويات لم تكن في مخيلة أحد من قبل ، فحقوق نقل الألعاب الأولمبية في سيدني بيعت بمليار وثلاثمائة مليون دولار)^(٢).

لقد تحوَّل العالم في العقدين الأخيرين من القرن الماضي باتجاه دمج الرياضة بالأقتصاد العالمي والسوق العالمية لتوفير موارد مالية تغطي التكلفة الكبيرة للتفوق الرياضي، فظهرت تجمعات اقتصادية غير مسبوقة وتحالفات تجارية عملاقة أستهدفت الدخول في عالم الرياضة من خلال التجمعات الرياضية العالمية.

إذ حققت الولايات المتحدة الأمريكية عام (٢٠٠٠) مدخولات مالية تقدر بحدود (٢٢٩،٨ مليار دولار) من صناعة الرياضة ، وهي تساوي ضعف مدخولات قطاع صناعة السيارات ، و بحدود سبعة أضعاف الإنتاج السينمائي وأكبر حجماً من قطاع المرافق العامة والزراعة^(٣)؛ وأحتلت مدخولات مباريات كرة القدم في إيطاليا المركز الثاني بالأقتصاد الوطني وفي اليابان أحتلت إنتاجية الرياضة المرتبة الخامسة بأقتصادها^(٤).

(١) دميث محمد ، " الأقتصاد الرياضي - الحالة الفرنسية " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - جامعة حسبية بن علي ، العدد ٤ ، ٢٠١٠ : الجزائر ، ص ٦٦ .

(٢) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

(٣) ريسان خريبط مجيد ، " تأثير الدعم الحكومي وأقتصاد الرياضة على التخطيط في صناعة الأبطال للدورات الأولمبية " ، مجلة ميسان لعلوم التربية البدنية - جامعة ميسان ، المجلد ١ ، العدد ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ١ .

(٤) أحمد فلاح وعبدالكريم معزيز ، أقتصاديات الرياضة: تحديد أوجه الأرتباط بين الأقتصاد والرياضة، مصدر سابق، ص ٦٦ .

لقد حققت صناعة الرياضة نمواً كبيراً وتطوراً اقتصادياً هائلاً في العقد الماضي ، فبحسب (KPMG) التي تُعدُّ من أكبر شركات المحاسبة في العالم ، فإن السوق الرياضية العالمية بما تتضمنه من بُنى تحتية وسلع وتجهيزات وغير ذلك ، تُقدَّر قيمتها في العام الواحد ما بين (٦٠٠-٧٠٠ مليار دولار) ، وأن نموها يتجاوز نمو الناتج المحلي الكلي لمعظم البلدان^(١) .

أن الرياضة شكلت لنفسها قطاعاً اقتصادياً مُنتجاً ، ولاسيما في الدول المتقدمة ، قطاعاً اقتصادياً كبيراً يتوسع ويتطور وينمو بثبات ، وكان سبباً بظهور ما يعرف اليوم بمصطلح (الأقتصاد الرياضي) الذي يُعرَّف على أنه (فرع من فروع العلوم الاقتصادية ، يهتم بدراسة النشاط الرياضي كنشاط اقتصادي ، بمنتجات مقدّمة ، قواعد تنافسية ، أطراف بمصالح متقاطعة ومتشابكة ، قوى عرض وطلب ... الخ)^(٢) .

أن العلاقة بين الرياضة والأقتصاد هي علاقة واسعة ومتشعبة ومتشابكة ، فالرياضة وما يرتبط بها من نشاطات اقتصادية كالصناعة الرياضية ورعاية البطولات الرياضية وبيع حقوق النقل التلفزيوني والأحتراف الرياضي والسياحة الرياضية ورسوم الدخول للملاعب والصالات و ... الخ ، تؤكد أن الرياضة هي اليوم رقماً مهمّاً وبالغ الأثر في المعادلة الاقتصادية للكثير من البلدان حول العالم .

الفرع الثاني

علاقة الرياضة بالحق في التنمية والصحة وتأثيرها السياسي

أولاً- علاقة الرياضة بالحق في التنمية: أن الرياضة وبما تملكه من تأثير كبير في المجتمع الأنساني ، كونها الممارسة التي جمعت حولها غالبية العالم وأصبحت لغة مشتركة بينهم ، ودورها البالغ في التغيير والواسع بالصحة والتربية والأقتصاد والمجتمع بشكل عام ؛ جعلها الشريك الأفضل لتحقيق عملية التنمية .

وقد اعتَمَدَت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (٢٠١٥) خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) ، فقد تم تحديد (١٧) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة في هذه الخطة ، وترتبط تلك الأهداف في (١٦٩) غاية^(٣) ؛ والرياضة بحكم كونها الممارسة الأكثر شعبيةً وأنتشاراً حول العالم بين فئة الشباب ، هذه الفئة التي تُعدُّ أهم وسائل وأهداف التنمية في نفس الوقت ، وبالنظر للمساهمات الفريدة للرياضة ودورها في تمكين المرأة والشباب والمجتمعات للوصول لتلك الأهداف ، وكذلك أثرها البالغ بالأدمج والتمكين وفي بلوغ الأهداف المنشودة بمجالات الصحة والتعليم والأندماج الاجتماعي^(٤) ،

(١) مازن وهيبه ، " الرياضة والأقتصاد توأمان يتلازمان " ، أوراق ثقافية - مجلة الآداب والعلوم الأنسانية ، العدد ٩ ، بيروت : ٢٠٢٠ .

(٢) دميث محمد ، مصدر سابق ، ص ٦٦ .

(٣) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (A/RES/70/1) في ٢٥ / ٩ / ٢٠١٥ ، ص ٤٩/١ .

(٤) الفقرة (٣٧) ، خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) ، ص ٤٩/١٣ .

وكذلك أشاعة التسامح والسلام وتعزيز الصحة ؛ فقد تضمنت خطة التنمية المستدامة لعام (٢٠٣٠) التي أعتمدها منظمة الأمم المتحدة ، إقراراً من هذه المنظمة الدولية بأن الرياضة هي أحد العناصر التمكينية المهمة في عملية التنمية المستدامة ، إذ نصّت في المقدمة (الفقرة ٣٧) على (... والرياضة هي أيضاً من العناصر التمكينية المهمة للتنمية المستدامة ، ونعترف بالمساهمة المتعاظمة التي تضطلع بها الرياضة في تحقيق التنمية والسلام ، بالنظر الى دورها في تشجيع التسامح والاحترام ومساهمتها في تمكين المرأة والأفراد والمجتمعات وفي بلوغ الأهداف المنشودة في مجالات الصحة والتعليم والأندماج الاجتماعي) ، إضافة لما ذكره فإن الجمعية العامة أصدرت عدة قرارات بعنوان (الرياضة بوصفها وسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام) ، وكذلك القرار الذي صدر في الدورة (٦٤) في عام (٢٠١٠) ، فقد أشادت فيه الأمم المتحدة بالدور الذي تؤديه الدول الأعضاء بدعم التنمية البشرية من خلال الرياضة في برامجها الوطنية ، وحثت في القرار كل الدول على تنفيذ التوصيات المقدمة للحكومات التي تضمنها تقرير الفريق الدولي المعني بتسخير قوة الرياضة لأغراض التنمية والسلام ، والذي أكد على استثمار الرياضة في استراتيجيات التنمية الشاملة وجعل الرياضة شريكاً أساسياً في برامج التنمية الوطنية والدولية .

ويتمثل أيضاً اهتمام منظمة الأمم المتحدة بأشراك الرياضة في عملية التنمية ، من خلال تهيئة مكتب خاص لتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام من قبل الأمانة العامة ، وتعيين السيد (ويلفريد ليمكي) مستشاراً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة يكون معنياً بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام^(١) .

ثانياً – أثر الرياضة بالسياسة والعلاقات الدولية : من الواضح أن للرياضة أدواراً متعددة يمكن أن تلعبها في مجالات واسعة من الحياة الإنسانية ، ومن هذه المجالات التي كان لها تأثير كبير فيها ، هو مجال السياسة والعلاقات الدولية ، فهي تُعدّ اليوم أهم وسائل (القوة الناعمة) التي تستثمرها الدول المتقدمة لتحقيق أهدافها وغاياتها السياسية ؛ وعرفّ (جوزيف صاموئيل ناي) القوة الناعمة على أنها (القدرة على الحصول على ماتريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الأرقام أو دفع الأموال ، وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ، ومثله السياسية ، وسياساته)^(٢)؛ ووفقاً الى (ناي) فإن الرياضة هي أحد مصادر هذه القوة ، الى جانب غيرها من الوسائل التي تختلف عن مصادر القوة الأخرى مثل القوة العسكرية والأقتصادية .

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (A/RES/64/4) في ١٨ / ١١ / ٢٠١٠ .

(٢) جوزيف صاموئيل ناي ، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية ، ترجمة د. محمد توفيق البجيرمي ، ط ١ ، العبيكان للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، المملكة العربية السعودية ، ص ١٢ .

جوزيف صاموئيل ناي : أستاذ العلوم السياسية في جامعة هارفارد ، شغل منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي في حكومة بيل كلينتون ، وكذلك رئيس مجلس الأستخبارات الوطني الأمريكي .

والرياضة في التاريخ القريب سجلت أحداث بارزة ومهمة في ميادين السياسة الدولية ، بما يؤكد تأثيرها الكبير والواسع في هذا الميدان ؛ فقد ساهمت في كثير من الأحيان على خلق وأنشاء ممرات مختلفة للاتصال السياسي بين الدول التي لا تربط بينها علاقات سياسية وتحقيق التقارب بينها ؛ فقد أدت بطولة العالم في كرة الطاولة التي أقيمت في اليابان عام (١٩٧١) ومشاركة لاعبي المنتخب الوطني لجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية في تلك البطولة الى تحقيق أنفراج سياسي بين البلدين ، أنعكس الى عودة العلاقات السياسية والدبلوماسية المقطوعة بين البلدين ، وأعتبرَ هذا الحدث الرياضي بمثابة حجر الزاوية في عودة العلاقات السياسية بين البلدين ، وذلك قد مهّد الطريق الى زيارة الرئيس الأمريكي (نيكسون) الى بكين للفترة من (٢١ - ٢٨ / شباط ١٩٧٢) ، وهو ما عرف آنذاك (دبلوماسية كرة الطاولة) ، وقد أشار بيان الزيارة المشترك الى أهمية الرياضة في مجال العلاقات الدولية .

كذلك كان للرياضة دور كبير في تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفيتي السابق وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتضح هذا الدور من خلال اتفاقية الأنفراج بين البلدين التي عُقدت في (١٩ حزيران ١٩٧٣) ، إذ تضمنت الاتفاقية أشادة بدور الرياضة الأيجابي وضرورة الأستمرار في تبادل الفرق الرياضية بين البلدين لدعم الاتفاقية ؛ وكذلك ماتحَقَّق أيضاً من خلال الرياضة بين الولايات المتحدة وكوبا ، اللتان لم يكن بينهما أي علاقات دبلوماسية أو سياسية ، إذ رافق عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (جون مك) منتخب بلاده في كرة السلة لأجراء مبارياته في تلك اللعبة بالتصفيات التي أقيمت في كوبا آنذاك ، وقد جرى لقاء بين الرئيس الكوبي (فيديل كاسترو) والسيد (مك) في هافانا عام (١٩٧٧)^(١) .

أما على الجانب الآخر المُعتم للرياضة في ميدان العلاقات والسياسة الدولية ، فقد سجل التاريخ نشوب حرب دموية أشتعلت بين السلفادور و هندوراس في عام (١٩٦٩) بسبب مباراة لكرة القدم بين منتخبَي البلدين ضمن تصفيات أمريكا اللاتينية للتحضير لكأس العالم والتي أقيمت في المكسيك ؛ فقد أحتسب حكم المباراة ضربة جزاء لصالح فريق السلفادور أدت الى فوزه بالمباراة وصعوده للأدوار النهائية ، وقد نتج بسبب ذلك حدوث اضطرابات وتصعيد سياسي في هندوراس ، تطور الى أشتبك مسلح على الحدود بين البلدين أنتهى الى أشتعال حرب دموية بينهما^(٢) ، وقد سُميَت آنذاك هذه الحادثة في الأوساط السياسية الدولية (حرب كرة القدم) ؛ إنَّ قيام منظمة الأمم المتحدة بتسمية العديد من الأبطال الرياضيين والشخصيات الرياضية العالمية وأعتمادهم كسفراء سلام مبعوثين من قبل المنظمة الدولية لمناطق الصراعات في العالم ، هو دليل على عمق وتأثير الدور السياسي للرياضة ؛ ويعكس مدى تشابك العلاقة بين السياسة والرياضة .

(١) د . منذر هاشم الخطيب و د . عبدالله أبراهيم المشهداني ، مصدر سابق ، ص ٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

ثالثاً - علاقة الرياضة بالحق في الصحة : تؤكد العديد من الأدلة العلمية على الأهمية الكبيرة للنشاط البدني وأثره بصحة الإنسان النفسية والجسدية ولاسيما في وقتنا المعاصر أكثر من أي وقت مضى ، نتيجة للتغيرات التقنية والصناعية التي شهدتها البشرية خصوصاً في النصف الثاني من القرن الماضي ، والتي صاحبها تغييرات حياتية كبيرة في حياة الإنسان ، هذه التغيرات التي جعلت الإنسان يعتمد في أنجاز مقتضيات حياته في أغلب أوقات يومه على ما قدمته التكنولوجيا من أجهزة ومعدات نتج عنها تغيير كبير في نمط حياة الإنسان ، إذ صاحب هذا الانتشار الواسع لهذه الأجهزة انخفاض كبير في وتيرة الجهد الجسدي للإنسان وأصابته بالخمول البدني وعدم الحركة ، مما أثر ذلك سلباً على صحة الإنسان ووظائف أعضائه كافة ، وقد ارتبط ذلك بزيادة في الكثير من الأمراض التي أقتَرنت بنمط الحياة الحديثة ، كأمراض القلب والسكري وهشاشة العظام وغيرها .

وتؤكد الإحصائيات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية الى أن نسبة (٣٥%) من وفيات داء السكري ووفيات أمراض القلب و (٣٢%) من وفيات سرطان القولون يرجع سببها الى الخمول البدني وعدم الحركة ، كما أشارت نفس الدراسات والإحصائيات الى أن الأمراض التي يسببها الخمول وعدم الحركة وممارسة الرياضة قد تسببت في وفاة عدد من الأفراد يفوق بمقدار (١٤ ضعفاً) من الوفيات التي يسببها مثلاً مرض (الأيدز) ، وكما يسود الاعتقاد في الأوساط الطبية على أن الآثار الصحية السلبية التي يسببها الخمول وعدم ممارسة الرياضة يفوق الأثر السلبي الذي يسببه ضغط الدم الشرياني أو ارتفاع الكوليسترول في الدم ، وقد أوصت العديد من المنظمات والجمعيات الصحية حول العالم بضرورة ممارسة الرياضة والأنشطة البدنية بشكل منتظم من قبل الصغار والكبار والرجال والنساء على حد سواء ولو بالحد الأدنى ، وتم حث الدول على وضع السياسات التي تشجع على ذلك^(١) .

وتعدّ الأنشطة الرياضية من أهم الطرق التي يتبعها الكثير من الأشخاص للحفاظ على صحتهم الجسدية ، فالنشاط الرياضي المنتظم يساعد في الحفاظ على صحة الجسد والعقل معاً لاسيما مع التقدم في السن ؛ أن ممارسة الرياضة تخفض كثيراً من نسبة هرمونات التوتر في الجسم ، وتساعد في ذات الوقت على تحفيز الجسم لإنتاج مادة تدعى الأندورفين ، وهي مادة كيميائية يفرزها الدماغ عند ممارسة الأنشطة الرياضية إذ تساهم مادة الأندورفين في الشعور بالمتعة ومحاربة القلق والخوف والاكئاب^(٢) .

وفي تقرير لكبير الأطباء في الولايات المتحدة الأمريكية (Surgeon General) صدر عام في (١٩٩٦)

(١) فردوس محمد خالد و رحيم صبر شويخ ، " أثر ممارسة بعض الأنشطة الرياضية على الصحة العامة لكبار السن " ، مجلة كلية التربية الأساسية - الجامعة المستنصرية ، المجلد ٢٣ ، العدد ٩٨/علمي ، ٢٠١٧ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

(٢) عامر حسين علي ، " الرياضة والصحة النفسية " ، مجلة كربلاء لعلوم التربية الرياضية - جامعة كربلاء ، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، ٢٠٢٠ ، ص ٩ .

عن أثر الرياضة والأنشطة البدنية وعلاقتها بالصحة العامة ، بيّن نصّ التقرير على أنه (يُساعد النشاط الجسدي في منع وفي معالجة مرض القلب ، الداء السكري ، البدانة ، وترقق العظام ؛ والنشاط البدني يمكن أن يساعد في أنقاص عوامل الخطورة الرئيسية التي يمكن ضبطها ، مثل ارتفاع ضغط الدم ومستويات الكوليسترول العالية)^(١).

ومن الجدير بالذكر الى أن شركات التأمين الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقوم بتخفيض تكلفة التأمين الصحي لحدود نصف المبلغ للشخص الذي يكون بمقدوره تجاوز أختبارات اللياقة البدنية ، إذ يُعدّ ذلك قرينة على أن ذلك الشخص هو أقل عرضة للمرض ولاسيما أمراض الدورة الدموية والقلب ، وحتى لو تعرّض للأصابة بمرض ما فإنه سيشفى بوقت أقل بكثير عن غيره الذي لايمارس الرياضة ولايمتلك لياقة بدنية ، وبالتالي فإنه ستكون تكلفة علاجه بنسبة أقل بكثير من الأشخاص الذين لايمارسون الرياضة ، وفي ذلك قرينة واضحة ودلالة أكيدة على علاقة الرياضة بالصحة ، وفي مدى الفوائد المتحققة من الرياضة للأفراد وللمجتمع عموماً^(٢).

خلاصة القول ، فإن الرياضة والصحة هما جانبان متلازمان ، وأن علاقة الرياضة بالصحة هي علاقة طردية ، فالنشاط الرياضي يُعدّ من أهم السبل التي تحفظ للإنسان صحته وتعزّز مقاومته لكل مشاق الحياة ، إذ يؤكد المتخصصون في المجال الصحي إن ممارسة الأنشطة الرياضية يُعتبر من العوامل التي تساهم في زيادة إنتاجية العمل وفي خفض التكاليف الطبية ، والأدلة العلمية تؤكد على الترابط والعلاقة بين ممارسة الرياضة وبين تحسن الصحة وزيادة الإنتاج^(٣).

وأخيراً فإن الحديث عن علاقة الرياضة بمجالات الحياة الإنسانية الأخرى قد يطول كثيراً ؛ فالرياضة ترتبط بعلاقات مترابطة ومتشابكة كثيرة مع القانون والثقافة والفنون والتراث والتعليم والأقتصاد ... الخ ، ونكتفي بهذا القدر الذي قد أوضحنا من خلاله أهمية وأثر الرياضة وعلاقتها المتداخلة مع الكثير من جوانب الحياة الإنسانية الأخرى ، بالقدر الذي أقتضته هذه الدراسة .

(١) نديم المصري ، الرياضة والغذاء قبل الطبيب والدواء ، ط٢ ، دار الفكر المعاصر ، دمشق سوريا ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٥ .

(٢) فاروق عبدالوهاب ، الرياضة صحة ولياقة بدنية ، ط١ ، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٣) وسن سعيد رشيد و لمى أكرم جلولو ، " اتجاه منتسبو الوزارات العراقية نحو تطبيق مشروع برنامج الرياضة للجميع في دوائر ومؤسسات الدولة " ، مجلة علوم التربية الرياضية - جامعة بابل ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ١٥٤ .

(Abstract)

Sport is one of the human practices that humans have known since the early stages of this earth. They practiced it in an effort to secure their daily livelihood without knowing that. So, they practiced running and jogging at times and climbing trees and mountains at other times, and sometimes they swim in rivers and lakes, and other times they wrestle with their prey, and so on many of the types of sports that we know today, and practiced during their various religious rituals and worships, as well as their happy times and joys through the dances that they performed. These practices evolved across civilizations and time until they took place according to the rules governing them and the principles governing them. They were adopted in refining the skills of Knights and training them to prepare them for wars, and festivals were held for them in Athens for the Greeks, and for which edifices and buildings were established for the Romans to practice them until it reached what it has reached now of a supercilious position in the souls of individuals and the consciences of peoples.

Sports today have become not just purely physical activities practiced by individuals, but have become a link between health, education, and development, and an integral bridge between cultures and the heritage of peoples leading to tolerance and acceptance of the other. Sport has suffered from neglect, lack of interest, and indifference, as a result of the world wars experienced by humanity. The right to exercise them has been violated and dishonored as a result of practices of discrimination and inequality based on sex and gender or racist practices based on color and national origin.

Because of the great importance of sport, as it represents a common theme around which very wide groups of humanity unite, regardless of their gender, nationality, age criterion, religion, nationality and all other criteria of difference, as

well as being an important tool that contributes to the consolidation of tolerance and diversity, the promotion of the values of respect and the support of development and peace, the international community considered it a basic human right and joint agreements were concluded for it. It approved international declarations and contracts on them, and was the focus and subject of many resolutions of the United Nations, until almost not devoid of annual sessions of a resolution issued on the promotion and support of this right, declared a special international day to celebrate sports, and established an organization specialized in the field of sports and physical education, an organization (UNESCO).

Iraq was not far from the development of global interest in sports and its endless support for the right to practice, it was keeping pace with all that through the issuance of many of its own legislation, and providing a lot of guarantees to protect the right to practice, and perhaps the great qualitative development included in the Constitution of the Republic of Iraq for the year (2005) is evidence of the great interest and support for the right to practice sports. The practice of sports has become a constitutional right that cannot be overlooked or neglected, It was organized and approved through several legislations and added many guarantees made to Iraq through which it keeps pace and a model in the contemporary global march by constitutionalizing all human rights and public freedoms, realizing, protecting and guaranteeing them, especially the right of individuals to practice sports, which is the subject of this study.